

رئيس جهاز «الشاباك»
السابق يوفال ديسكين:
الأوضاع في الأراضي الفلسطينية
باتت على فوهة بركان خطير..



صفحة (٣)

حوض البحر الأحمر والخليج العربي
من هامش إستراتيجي إلى جبهة
مركزية جديدة تهدد إسرائيل!



صفحة (٧)

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٣/١١/٥ م الموافق ١ محرم ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٩ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رئيس «مجلس الأمن القومي» المنتهية ولايته:

فشل المفاوضات سيصعد المقاطعة ويفاقم عزلة إسرائيل الدولية!

نتنياهو هو يقرر بناء «جدار أمني» على طول غور الأردن إسرائيل تنشر عطاءات لبناء ١٨٨٩ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية*

أكد رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، يعقوب عميدور، الذي أنهى ولايته، خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، أول من أمس الأحد، أن إسرائيل تواجه وضعا دوليا معقدا «وربما هو الأكثر تعقيدا في الربعين عاما الأخيرة، والتي تعاملت خلالها مع هذه المواضيع. وهذا يتطلب الكثير من الحذر والكثير من التفكير». وقال إن استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين يساهم بشكل كبير في تحسين مكانة إسرائيل الدولية، لكن عميدور حذر من أن «فشل المفاوضات سيصعد المقاطعة ويفاقم العزلة الدولية لإسرائيل». وشدد عميدور، في تقريره أمام الحكومة، على أنه «واضح تماما أن مواجهة الضغوط الدولية مرتبطة بتقدم المفاوضات، وإذا انهارت المفاوضات، فإن هذا سيؤثر على الأسباب لكافة الجهات التي تريد مقاطعتنا للقيام بذلك».

وفيما يتعلق بسورية قال عميدور، حسبما أفادت صحيفة «هآرتس» أمس، إن التقدم في تفكيك السلاح الكيميائي في سورية هو تطور إيجابي، لكن يكمن فيه تحدٍ مقلق بالنسبة لإسرائيل. وفي حال تنفيذ دعا هو مقرر فإن إسرائيل ستجد نفسها في حالة دفاع أمام ضغط دولي يطالبها بإظهار شفافية بشأن السلاح غير التقليدي لديها. علما أن إسرائيل ترفض تعتمها على هذا السلاح. وأضاف أنه تزايد تعلق نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، بحزب الله خلال الحرب الدائرة في سورية، وأن هذا يدفع سورية إلى نقل أسلحة متطورة أكثر وفتاكة إلى الحزب.

وتطرق عميدور إلى موضوع البرنامج النووي الإيراني، الذي احتل جزءا كبيرا من تقريره، وقال إنه طرأ تغير كبير في إيران في كل ما يتعلق باستعدادها لإجراء مفاوضات مع الغرب، لكن هذا التغيير نابع بالأساس من الضغط الذي يواجهه النظام الإيراني في أعقاب العقوبات الدولية عليه. ومن الجهة الثانية فإن الإيرانيين لم يغيروا سياستهم بشأن تخصيب اليورانيوم. وأردف أنه لهذا السبب، ثمة أهمية للحفاظ على العقوبات، ومن شأن استمرار العقوبات فقط، إلى جانب تهديد موثوق بشأن هجوم (عسكري)، أن يؤثر على إيران لجهة التقدم في المفاوضات مع الغرب. وطلب عميدور بأن تضع إسرائيل سقفا صارما في كل ما يتعلق ببرنامج التوسيع بين إيران والغرب وذلك على الرغم من الانتقادات ضدها في العالم، وشدد على أنه يحظر إزالة الخيار العسكري عن الطاولة معتبرا أنه «فقط إذا كان واضحا للعالم أنه توجد قدرة حقيقية لتنفيذ عملية عسكرية في إيران فإن المجتمع الدولي لا يستطيع تجاهل مطالب إسرائيل».

واعتبر عميدور أنه «يوجد تهديد وجودي واحد

على إسرائيل، هو إيران. وينبغي القيام بكل شيء من أجل تسويته، بالمفاوضات إذا أمكن، وإذا لم يكن ذلك ممكنا من خلال المفاوضات فإنه يجب القيام به بطريقة أخرى». وتطرق عميدور إلى مكانة الولايات المتحدة الدولية، ومكانتها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وقال إن العالم ينظر إلى إسرائيل على أنها فرع للولايات المتحدة في العالم سيؤثر ذلك بشكل سلبي فورا على المكانة الدولية لإسرائيل.

وفيما يتعلق بمصر، قال عميدور إن «جنرالات الجيش المصري نجحوا في كبح الموجة الإسلامية ومرروا بذلك رسالة إلى دول أخرى في المنطقة أيضا» مشيرا إلى أن التطورات في مصر أدت إلى إضفاء حماس في غزة بشكل كبير.

نتنياهو هو يقرر بناء «جدار أمني» في غور الأردن

قالت صحيفة «معاريف» إن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قرر بناء «جدار أمني» في منطقة غور الأردن، وأن هذا القرار جاء على خلفية الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث طالب إسرائيل في هذه المفاوضات بإبقاء سيطرتها الأمنية على المعبور بين الدولة الفلسطينية، بعد قيامها، وبين الأردن.

وأضافت الصحيفة أن نتانياهو يعترض إصدار أمر ببدء بناء الجدار في غور الأردن بعد إنهاء العمل في بناء الجدار عند الحدود بين إسرائيل ومصر. وفي موازاة ذلك أمر نتانياهو بتسريع بناء جدار آخر في هضبة الجولان، عند وقف إطلاق النار وفصل القوات بين إسرائيل وسورية. ووفقا للصحيفة فإن وزارات إسرائيلية عدة بدأت عملية تخفض أولية لمتطلبات بناء الجدار في غور الأردن. وأضافت الصحيفة أن نتانياهو يدعي أن أحد الأسباب المركزية لإقامة هذا الجدار هو العدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين نزحوا إلى الأردن، وأن إغلاق الحدود في منطقة الغور بواسطة جدار سيجعل إمكانية دخول اللاجئين.

وقالت الصحيفة أن نتانياهو يعتبر أن بناء الجدار في غور الأردن من شأنه أن يجرز رسالة إلى الجانب الفلسطيني مفادها أن إسرائيل «تتوي حماية حدودها الشرقية في الأغوار ونية لديها بالانسحاب منها في أي تسوية، ما يعني أن إسرائيل ترفض وقائع على الأرض بصورة أحادية الجانب».

وفي هذه الأثناء، طالب نتانياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومطالبهم الوطنية الأخرى، وفي المقابل طالبهم بالاعتراف بحق اليهود



إسرائيل ترفض وقائع على الأرض رغم التفاوض.

في إقامة دولة في «وطنهم». وقال نتانياهو إنه «لكن يتحقق السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين، يجب عليهم أن يعترفوا بحق الشعب اليهودي في دولة قومية خاصة به في وطنه، ومغزى ذلك هو أنه يجب عليهم أن يعترفوا في إطار التسوية النهائية بشعب مطالباتهم الوطنية، بما في ذلك 'حق العودة' أو أي مطالب وطنية أخرى من دولة إسرائيل».

وأضاف «أحيينا في نهاية الأسبوع الماضي ذكرى مرور ٩٦ عاما على وعد بلفور، وقد أقر هذا الوعد بحق الشعب اليهودي لدولة قومية في أرض إسرائيل. وهذا الاعتراف مهم ولكن يجب القول إنه لو لم يقم الشعب اليهودي بالاستيطان المستمر والمتجدد على مدى ٨٠ عاما والاستعداد للدفاع عن المجتمع اليهودي بقوانا الذاتية، لما أقيمت الدولة».

واستطرد أنه «لا شك في أن الاعتراف الدولي بحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به في وطنه التاريخي يحظى بأهمية وهذا هو الأساس للاعتراف الدولي بنا بشكل عام ورفض الاعتراف بذلك هو عبارة عن جذر الصراع... فالطراف التي عارضت الصهيونية، رفضت وعد بلفور وقرار الأمم المتحدة من العام ١٩٤٧ (قرار



(أب)

١٨٨٩ وحدة سكنية استيطانية جديدة

كشفت حركة «السلام الآن»، أمس الأول، عن أن إسرائيل نشرت عطاءات لبناء ١٨٨٩ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، بينها ١٠٦١ وحدة سكنية في الضفة و٨٢٨ وحدة في القدس الشرقية. وقالت الحركة إن هذه العطاءات تشكل المرحلة الأخيرة قبل بدء تنفيذ أعمال البناء. ووفقا للقرار الإسرائيلي فإنه سيتم بناء ٣٣٨ وحدة سكنية في مستوطنة «الكناه» و١١٤ وحدة سكنية في مستوطنة «معاليه أدوميم» و١٩٦ وحدة سكنية في مستوطنة «كرني شومرون» و١٠٢ وحدة سكنية في مستوطنة «غفغات زئيف» و١٨٩ وحدة سكنية في مستوطنة «ارثئيل» و٨٠ وحدة سكنية في مستوطنة «أدم» و٣٣٨ وحدة سكنية في مستوطنة «بيتار عيليت». وبحسب العطاءات المتعلقة بالقدس الشرقية فإنه سيتم بناء ٣٣١ وحدة سكنية في مستوطنة «غيلو» و٣٨٧ وحدة سكنية في مستوطنة «رامات شلومو»، وهذا جزء من مخطط لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في هذه المستوطنة. كما سيتم بناء ١٣٠ وحدة سكنية في مستوطنة «هار حوماه» في جبل أبو غنيم.

مقابلة خاصة مع الدبلوماسي السابق والباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي»

عوديد عيران لـ «المشهد الإسرائيلي»: زيارة كيري هدفها ضمان عدم توقف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

كتب بلال صاهر:

السابق والباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، ورئيسه السابق، الدكتور عوديد عيران، لـ «المشهد الإسرائيلي»: «اعتقد أن وزير الخارجية كيري سيجاول خلال زيارته تهدئة الأجواء في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، في أعقاب إطلاق سراح الأسرى والإعلان عن مخططات البناء الإسرائيلية في [مستوطنات] القدس والضفة الغربية. إذ إنه توجد خطورة كبيرة، وفقا لتقديرات معينة، وخطورة ليست كبيرة وفقا لتقديرات أخرى، بأن طاقم المفاوضات الفلسطيني لن يتمكن من الاستمرار في مهمته. وقد ولي هذا الخطر، في هذه الأثناء، لكن وزير الخارجية الأمريكي يعتقد أن حضوره هام، هذه المرة، لكي يضمن عدم توقف المفاوضات على أثر كل هذه الأحداث».

(*) المشهد الإسرائيلي: تأتي زيارة كيري لدى واشنطن في أعقاب تسريب مصدر أميركي للإعلام بأن إسرائيل هي التي أغارت على موقع في سورية، الأسبوع الماضي، وهذا التسريب الثالث من نوعه، وفقا لتقارير إسرائيلية. على ماذا تدل هذه التسريبات الأميركية؟

عيران: «أعتقد أن الأميركيين ليسوا معنيين في هذه المرحلة، بتصاعد أو حتى توقف العملية الجارية مع سورية، لأن السوريين نفذوا خطوة، ربما تكون قد فاجأت الخبراء، عندما وافقت على نزع سلاحها الكيميائي، كما أنه كانت هناك أنباء تفيد بأن سورية أنهت نزع كل صناعة الأسلحة الكيميائية لديها، لكن الأميركيين، ورغم أنه كان بإمكانهم الاكتفاء بهذا الإنجاز، يريدون الآن ما يسمى 'جنيف ٢'، أي عقد مؤتمر يحاول حل الوضع الداخلي في سورية، والتوصل إلى حل يقود إلى رحيل [الرئيس السوري بشار] الأسد، بشكل فوري أو تدريجي. وأي عمل يمكن أن يبدو أنه يمس بالأسد، الآن، ويصرف الأنظار عن الموضوع

المركزي بشأن سورية، يتم اعتباره في واشنطن على أنه 'عرقلة' للموضوع المركزي. لذلك فإن الهدف من وراء التسريبات الأميركية، وتوجيه إصبع الاتهام نحو إسرائيل، هو القول للنظام في دمشق إنه 'لسنا نحن الأميركيين الذين فعلنا ذلك'، والتعبير عن أن أميركا ليست راضية عن أن إسرائيل فعلت ذلك».

(*) هل تؤثر هذه التسريبات الأميركية على العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة؟

عيران: «أعتقد أنها تؤثر بشكل هامشي للغاية، لأن الأميركيين، إذا كانوا يعتقدون أنه نحن الذي نفذنا الفارات، فإنهم يدركون لماذا نحن نفدنا هذه الفارات. وهذه التسريبات لا تترك انطباعا كبيرا لدينا، لأننا ندرك أن توجيه الاتهام نحو إسرائيل لا يقصد به المس بإسرائيل، وإنما القول للأسد بأن الولايات المتحدة تتعامل معه بشكل جيد، ولا تجعل هذه الهجمات تعرقل المخططات المتعلقة بالسلاح الكيميائي في محاولة للوصول إلى 'جنيف ٢'».

(*) وجهت إسرائيل انتقادات كثيرة إلى سياسة وأداء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في الفترة الأخيرة. هل تؤثر هذه الانتقادات على العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين؟
عيران: «يوجد تأثير معين، ليس للانتقادات، وإنما للتطورات التي أدت إلى قول هذه الانتقادات. إذ أن كل من هو مرتبط بالولايات المتحدة ولديه علاقات معها، وهذا ينطبق على السعوديين والمصريين والأردنيين والإسرائيليين، يرى أن الولايات المتحدة موجودة في عملية فك ارتباط عن المنطقة، أو تراجع اهتمامها بالمنطقة، وجميعنا، واحد وكل منا لأسبابه الخاصة والمختلفة، بمن ذلك السعوديون والمصريون، قلقون من هذه العملية، ويوجد لهذا الأمر تأثير هام جدا على إسرائيل، لأنه إذا اعتبرنا في إسرائيل أن الولايات المتحدة هي حليف، وفي حالات معينة ستقدم لنا المساعدة، ليس بإرسال جنود بالضرة لكن بتزويد السلاح أو مجالات مشابهة، فإن

هذا يؤثر قلما بأنه لن يكون بالإمكان الاعتماد على الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تلج في أحيان كثيرة إلى أنها ليست معنية بأن تتدخل في شؤون المنطقة مثلما كانت الحال في الماضي».

(*) برزت في الأونة الأخيرة قضية تنصت الاستخبارات الأميركية، بما في ذلك التنصت على مسؤولين إسرائيليين وعلى ضباط الجيش الإسرائيلي. هل تخفي هذه القضية بشكل سلبي على العلاقات الإسرائيلية - الأميركية؟
عيران: «أعتقد أن هذه القضية لا تؤثر سلبا على العلاقات بين الدولتين، وأكاد أكون متأكدا من أن كل من يعمل في المواضيع الاستخباراتية والسرية يدرك أن أي دولة قادرة، ولديها مثل هذه القدرات، تقوم بعمليات تنصت في محاولة للحصول على المعلومات التي يمكنها الحصول عليها. لذلك فإنني مقتنع جدا بأن لأحد في إسرائيل فوجئ من كشف هذه الأمور».

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» وبالتعاون مع تلفزيون فلسطين يدعوكم لمتابعة برنامج: "عن قرب: قراءة في المشهد الاسرائيلي"

ستبت الحلقة يوم الثلاثاء، الموافق 11-05-2013، الساعة الثامنة والربع مساءً على تلفزيون فلسطين.

وتناقش:

إثار مجزرة كفر قاسم على علاقة إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل]

يستضيف البرنامج في حلقة المؤرخ د. عادل متاع،

و الباحثة همت زعي

تقدم البرنامج الصحفية أسماء عزازرة.

هذا البرنامج بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إسرائيل تهدد بهدم مئات الشقق السكنية في القدس

تهدد إسرائيل بهدم مئات الشقق السكنية التي يسكنها الفلسطينيون في القدس الشرقية من خلال توزيع بلدية القدس إخطارات على المواطنين شملت أوامر هدم صادرة عن المحكمة الإسرائيلية. وأفادت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، بأن بلدية القدس بدأت بتوزيع عدد كبير من أوامر هدم بنايات في القدس الشرقية، فيما ادعت البلدية أنها وزعت ١١ أمرا كهذا فقط.

لكن الصحيفة قالت إن أوامر الهدم شملت بنايات عديدة، وبينها أبراج سكنية ترتفع إلى ٩ و ١٠ طوابق وتسكن في كل واحد منها عشرات العائلات، وأن «الحديث يدور على مئات العائلات التي تواجه خطر هدم بيوتها». ووزعت بلدية القدس معظم أوامر الهدم في ضاحيتي رأس خميس ورأس شحادة القريبتين من مخيم شغافا للاجئين في شمال القدس وخلف الجدار العازل.

ويشار إلى أنه يسكن أكثر من ٧٠ ألف فلسطيني في مناطق تعتبر خاضعة لنفوذ بلدية القدس ولكنها تقع خلف الجدار. وأصبحت هذه المناطق مهمة للغاية بعد بناء الجدار العازل، إذ تتمتع السلطات الإسرائيلية عن تقديم أية خدمات هناك، ومن الجهة الأخرى تمنح إسرائيل السلطة الفلسطينية من تقديم أية خدمات لهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى تدهورها إلى حالة من الفوضى. وتدعي بلدية القدس أنها لا تقدم خدمات لهذه المناطق الواقعة خلف الجدار العازل بسبب الوضع الأمني فيها. ووفقا للصحيفة فإن هذا الوضع دفع السكان الفلسطينيين في هذه المناطق إلى تشييد مبان، وبينها أبراج سكنية، من دون الحصول على تصاريح بناء. والصقت أوامر هدم على جدران هذه المباني، يوم الخميس الماضي، أصدرتها محكمة إسرائيلية تطلب من بلدية القدس، وحذرت السكان من أنهم إذا لم يهدموا هذه المباني بأنفسهم فإن البلدية ستندفخ الهدم. ونقلت الصحيفة عن سكان فلسطينيين في حي سلوان المحاذي للبلدة القديمة قولهم إنهم تلقوا، الأسبوع الماضي، إخطارات بهدم بيوتهم.

ولفت «هآرتس» إلى أن توزيع أوامر الهدم هذه، التي تهدد مئات الشقق السكنية الفلسطينية، تم في اليوم الذي أعلن فيه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، عن دفع مخططات بناء في المستوطنات في القدس الشرقية، بادعاء أنها «تعويض» للمستوطنين واليمين المتطرف في أعقاب إطلاق سراح الدفعة الثانية من الأسرى الفلسطينيين، ليلة الثلاثاء - الأربعاء الماضي.

ورجحت الصحيفة أن تكون شخصيات سياسية إسرائيلية قد شجعت بلدية القدس على استصدار أوامر الهدم هذه وتوزيعها على السكان الفلسطينيين. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن البلدية لا تتخذ أحيانا أوامر الهدم التي تصدرها، لكنها تستخدم هذه الأوامر من أجل جباية مبالغ كبيرة من أصحاب المباني على شكل غرامات، علما أن البلدية لا توافق على إصدار تصاريح بناء للأحياء سيطرزعز على الخاضعة لنفوذها ولكنها تقع خلف الجدار العازل.

وقال المحامي كيرن تسفيرين من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل إن «من يزور هذه الأحياء سيطرزعز لدى اكتشافه عالما ثالثا، فالسلطات لا ترفض تطوير المنطقة فقط، وإنما ترفض أيضا إجراء تخطيط السكان يسمح لعشرات الآلاف من سكان الأحياء باستصدار تراخيص بناء قانونية». وأضافت أن «الجهد الوحيد من جانب البلدية هو جر العائلات إلى إجراءات قضائية، تسفر عن غرامات بمبالغ تصل إلى مئات آلاف الشواكل، وهذه السياسة تدوس على حقوق الإنسان الأساسية جدا للسكان الفلسطينيين، الذين يستمرون في تسديد الضرائب البلدية والغرامات ولكنهم لا يحصلون على أي شيء من السلطات».

وجهة نظر فريق بحث من «كلية الأمن القومي» الإسرائيلية - إسرائيل - سورية: السيناريوهات و«الفرص» و«المخاطر الكامنة»!

تعريف

هذا المقال ورد في نطاق دراسة مطولة صدرت مؤخرا عن «كلية الأمن القومي» الإسرائيلية، يستعرض ويحلل فيها فريق أبحاث من خريجي الكلية، فوج العام الدراسي المتصرف (٢٠١١- ٢٠١٢)، بشكل مسهب ومفصل. الوضع الجيو- سياسي للدولة السورية. ويركز فريق معدي الدراسة - الذي عمل بتوجيه وإشراف البروفسور أرنون سوفير، الخبير الإسرائيلي المعروف في شؤون الجغرافيا والديمقرافيا وشؤون البيئة والمياه- في نطاق هذه الدراسة، وخاصة الجزء الذي ننقله هنا، على المواضيع والسيناريوهات المحتملة التي يمكن أن يتمخض عنها «النزاع الداخلي» المستمر في سورية، والتي يرى معبدو الدراسة انها تنطوي على أهمية استراتيجية حاسمة، وعلى فرص ومخاطر كاملة في سياق مستقبل وأفاق النزاع والعلاقات بين إسرائيل وسورية، ومجمل البيئة الاستراتيجية للدولة في الأعوام المقبلة.

مقدمة

يحلل الوضع الجيو سياسي- الاستراتيجي الراهن السورية، التي تحتاجها حرب أهلية طاحنة منذ ما يزيد عن العامين، إلى استنتاجات واضحة لا تقبل التأويل. فهذه الدولة تعاني - فضلا عن العنف والقتال المستعربين بين قوى النظام الحاكم وبين فصائل المعارضة المسلحة الساعية إلى الإطاحة بالحكم العلوي بقيادة الرئيس بشار الأسد- من مشاكل وأزمات جمة وخظيرة، منذ أمد طويل، ليس ألقها التفتت الشديد في المياه والكهرباء والغذاء، والتناقص المستمر، منذ ثمانينيات القرن الماضي، في مخزون النفط والطاقة، والذي يلحق ضررا جسيما باقتصاد الدولة- إلى ذلك فإن التغيرات المناخية، وانعدام الاستقرار الاجتماعي، الداخلي والإقليمي، ومشاكل النزوح الداخلي وغيرها، تفخي كلها إلى مزيد من التبعية الاقتصادية (لسورية) لدول أخرى وإلى مزيد من الضعف، والذي يعتبر نتاجا لسياسة مستمرة منذ عشرات السنين، تقوم على تجاهل المسائل والمشكلات الديمغرافية والاقتصادية في هذا البلد، والتي يمكن الافتراض بأنها لن تزول بسرعة. مع ذلك، فإنه ما زال من المبكر الاستنتاج بأن الدولة السورية بانتت آيلة إلى التفكك والانهيار المحتوم على المدى القريب. صحيح أن معظم أجهزة الدولة تشهد تفككا مستمرا ومتزايدا، وأن علاقاتها تتسم بالتعقيد والتدهور مع العديد من جاراتها، وأنها بانتت غارقة في مستنقع إضرابات وصراعات داخلية، غير أن السيرة العنيفة التي تمر بها الدولة السورية حاليا يمكن أن تستمر لفترة طويلة، كما أنه لا يجوز الاستخفاف بما تمتلكه من قوة عسكرية.

من هنا، فإن السؤال المطروح هو: ما هي المسائل التي تتسم بأهمية بالغة، فيما يتعلق بالوضع في سورية، بالنسبة إلى إسرائيل والشرق الأوسط برمتها؟!

إسرائيل - سورية: الوضع الراهن وأفاق المستقبل

تقبع في صلب العلاقات بين إسرائيل وسورية، عدا عن الرغبة التاريخية لدى دمشق في «محو الكيان الصهيوني» من الخريطة، العديد من المواضيع والنضيايا الشائكة. ولعل من أهم هذه المواضيع مطالب سورية الإقليمية

(استعادة هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، وجزء من المناطق الحدودية المنزوعة من السلاح)، ومسألة توزيع وتقاسم المياه بين الدولتين. ويبدو الحديث هنا على مصادر المياه في هضبة الجولان، والتي هي جزء من حوض وروافد نهر الأردن، إضافة إلى مسألة استغلال مياه بحيرة طبريا. فضلا عن ذلك هناك أيضا مسألة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الأراضي السورية، والتي تشكل كما هو معروف إحدى المسائل الخلافية بين الدولتين في أية تسوية سلمية مستقبلية للنزاع في الشرق الأوسط.

هذه المواضيع والمسائل كافة تمثل في الحقيقة مصدر قلق وإزعاج لأمن إسرائيل القومي، ومع ذلك فإن سورية هي التي تعاني في واقع الأمر من نقص في المياه، ومن مشاكل مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات على أراضيها منذ العام ١٩٤٨، وهي التي ستكبد أكبر الخسائر في أية مواجهة عسكرية جديدة مع إسرائيل. غير أن ميزان الرعب القائم بين الدولتين، لم يخل دون قيام سورية، على امتداد السنوات، باستخدام طرف ثالث (مثل المنظمات الفلسطينية المسلحة في الماضي، وفيما بعد- وحتى الآن- منظمة «حزب الله» الشيوعية اللبنانية) من أجل الضغط على إسرائيل بغية تحقيق مطالبها (أي مطالب سورية).

ومما لا شك فيه أن السقوط الممكن للنظام السوري الحالي بقيادة بشار الأسد، من شأنه أن يغيّر بصورة دراماتيكية الواقع الجيو سياسي بين سورية وإسرائيل، بيد أنه ليس من المضمون على الإطلاق أن يكون هذا الواقع، واقعا أفضل بالنسبة إلى إسرائيل، مما كانت عليه الحال في السابق.

سيناريوهات محتملة

في ضوء التحليل السالف للوضع الجيو سياسي- الاستراتيجي الراهن الذي تم به الدولة السورية، يمكن لنا حاليا الإشارة إلى أربعة سيناريوهات محتملة، سيكون لها تأثير مباشر على طبيعة ومستقبل العلاقات بين إسرائيل وسورية:

السيناريو الأول: من المتوقع وفقا لهذا السيناريو أن يتمكن نظام الرئيس بشار الأسد من تجاوز أزمة الصراع الدائر في سورية، وأن يستمر حكمه لسنوات عديدة أخرى. وفي هذه الحالة سيكون الرئيس الأسد ملزما بتوظيف واستثمار جل جهوده وطاقاته في تقوية وتوطيد أركان ودعائم نظام حكمه، وفي العمل على استعادة وتعزيز شرعيته في الساحة الدولية بشكل عام.

ومن المرجح، بناء على هذا السيناريو، أن يتجنب النظام السوري بقيادة الأسد، الدخول في أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل، كما أنه من المتوقع، من جهة أخرى، تراجع وانخفاض حجم المساعدات التي يقدمها النظام السوري لـ «حزب الله» حليفة الرئيس في لبنان.

ومع أن هذا السيناريو، لو يؤدي إلى تغيير في الفرضيات الأساس التي تنطلق منها إسرائيل في التعاطي مع سورية، لكنه ربما يعني ازدياد فرص واحتمالات استمرار الهدوء على امتداد الحدود الإسرائيلية- السورية.

السيناريو الثاني: ينطلق هذا السيناريو (وكذلك السيناريوهان التاليان) من فرضية مؤداها أن نظام الأسد آيل إلى السقوط والزوال، وأن الحكم المركزي سوف

ينهار، وبالتالي ستعيش سورية فترة طويلة من انعدام الاستقرار والصراعات الداخلية، الأمر الذي من شأنه أن يضعف هذه الدولة أكثر، لكنه يمكن أن يؤدي إلى تعزيز وتنامي القوى المتطرفة في هذا البلد، سواء القوى السنية أو الشيعية، كما ومن المحتمل أن يزداد النفوذ والتأثير الإيرانيين في سورية. من هنا فمن المتوقع، في ضوء هذا السيناريو، أن تزداد احتمالات وقوع مناوشات حدودية واستفزازات وتحرشات ضد إسرائيل من جانب قوى ومجموعات متطرفة تتواجد وتنشط حاليا داخل الأراضي السورية. صحيح أن هذا السيناريو لا يضر في ثنائيا، من الناحية العملية، تصعبا للتهديد العسكري ضد إسرائيل من جانب سورية (بل ولربما ينحسر هذا التهديد إلى حد كبير)، إلا أن الحدود المشتركة بين الدولتين ستكون أقل «هدوءا».

السيناريو الثالث، ينطلق من فرضية مؤداها أن يخل نظام حكم سني مكان النظام العلوي في سورية، لكن هذا النظام سيمتسك بالمحافظة على وحدة تراب الدولة السورية ومنع تفككها إقليميا، مع المحافظة في الوقت ذاته على مركزية الحكم بدرجة لا تقل عن النظام الحالي، وبطبيعة الحال فإن مثل هذا النظام الجديد سيفقد على الأقل جزءا من الدعم الذي تقدمه إيران إلى سورية، بيد أنه من المحتمل أن يتبع نهجا أشد حرما تجاه إسرائيل، وقد يجد ذلك تعبيرا له في محاولة استعادة مرتفعات الجولان بالقوة، فضلا عن أنه سيكون في مقدور سورية، في ظل هكذا نظام، خلق مصاعب أمام النشاطات الحرة التي تقوم بها إسرائيل على حدودها الشمالية مع لبنان. السيناريو الرابع يتخيا بقيام نظام ديمقراطي مستقر، إلى هذا الحد أو ذلك، في سورية (بعد رحيل أو سقوط نظام بشار الأسد) يتبنى توجها مؤيدا للغرب. ومثل هذا التطور لن يكون قطعاً في صالح إيران و«حزب الله» لكنه لن يضر بالضرورة دعوة أو استعدادا لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، إذ أن مثل هذا السيناريو سيشرح في حال تحققه أطرافاً وجهات دولية مختلفة على ممارسة الضغط على إسرائيل، وكذلك على النظام السوري الجديد، من أجل الدخول في مفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين الدولتين، وصولا إلى إبرام معاهدة سلام فيما بينهما.

من هنا، وكخلاصة لما تقدم، لا بد من القول بأن المسائل التي تتسم بأهمية جيو استراتيجية في سياق الموضوع السوري، لا تنحصر إذن في سؤال من قبيل:«ما الذي سيحدث

تحليلات إسرائيلية:



إسرائيل في انتظار الاحتمالات السورية.

(رويترز)

بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس بشار الأسد»، وإنما: هل سيبقى نظام الحكم في سورية مركزيا. استبداديا؟ هل ستؤول الأمور إلى إمساك الأغلبية السنية بزمام الحكم في هذا البلد؟ أم أن الدولة السورية آيلة في خضم، وفي ضوء النزاع الداخلي الراهن، إلى التفكك والانقسام إلى كيانات إقليمية، عرقية ودينية وطائفية مختلفة؟ بما لا شك فيه أن حكم الأقلية المفروض على الأغلبية في أية دولة لا بد من أن يفضي في نهاية المطاف إلى حرب أهلية وسفك دماء وتصفية حسابات في أعقاب رواسب متراكمة منذ عشرات، أو مئات السنوات، ومثل هذه الحرب الداخلية، ستعكس بالضرورة أيضا على الدول المجاورة، التي ربما ستنشأ لديها رغبة أو أطماع في أن تأخذ لنفسها حصة من أراضي وموارد هذه الدولة المثخنة بالحروب والنزاعات الداخلية.

عموما وفي كل ما يتعلق بسورية يبدو أن «الربيع العربي» تحول إلى «شتاء مكفهر ومظلم»، في الوقت ذاته يتعين على إسرائيل، المت موضعة في المركز الجغرافي للأحداث، أن تكون يقظة أكثر من أي وقت مضى لما يدور من حولها.

[ترجمة وإعداد: سعيد عياش]

إذا استمرت إسرائيل في تجاهل سياسة الولايات المتحدة البراغماتية فسيكافها ذلك ثمناً باهظاً!

*** محللون يمينيون: استعداد قادة المنظمات اليهودية للتساوق مع براغماتية أوباما أمر مخجل ***

وليس كيانا يجمعه قاسم مشترك سياسي- أيديولوجي إسلامي راديكالي معاد للغرب.

ومضى قائلًا، يدرك أوباما، نظراً إلى كونه من أتباع الواقعية السياسية، أنه في ظل الوضع الحالي حيث موازين القوى تتغير بسرعة كبيرة، تقتضي المصلحة الأميركية الامتناع عن اختيار طرف والوقوف إلى جانبه في الصراع الدائر في المنطة.

وليس مستغرباً ألا يكون هناك من يصدق نظرية نتنياهو بأن الصراع في المنطقة هو بين الأشرار والأخيار، لا في أوساط النخبة في واشنطن ولا وسط الجمهور الأميركي العريض الذي تبع من الحروب في الشرق الأوسط، وبصورة خاصة من محاولات تصدير القيم الأميركية إلى هناك.

وبرايه فإن فشل المتأمرك الإسرائيلي المخزرم (يقصد نتنياهو) في قراءة الخريطة السياسية للولايات المتحدة هو أمر مؤسف، ففي واشنطن يدركون أن الحرب الدائرة ليست بين أبناء النور وأبناء الظلمة، وأن المصلحة الأميركية تقتضي الامتناع عن تصوير الأزمة مع إيران على هذا الشكل، وتقتضي العمل للتوصل إلى حل براغماتي يحول دون الحرب. ولو كان هناك زعيم إسرائيلي مثل الألماني بسمارك لكان قبل بذلك، وأدرك أن إسرائيل ستدفع ثمناً باهظاً إذا ما تجاهلت المصالح المتغيرة لحليفها الدولي، وأن عليها أن تتبنى استراتيجية تقوم على التعاضب الطويل الأمد بين قوتين إقليميتين: إسرائيل النووية وإيران النووية. من ناحيته أكد شمعون شيفر، المحلل السياسي في صحيفة «يديעות أchronوت»، أن إسرائيل ستبقى بمفردها إذا ما قررت شن هجوم على إيران.

وكتب يقول: في مساء يوم الخميس الفائت وداخل قاعة فخمة في فندق «لانكستر» في العاصمة البريطانية لندن جلس مئات المدعوين بمن فيهم رؤساء الجالية اليهودية ومسؤولون كبار في المؤسسة السياسية البريطانية لحضور المؤتمر السنوي لـ «بيكوم»- اللوبي الإسرائيلي الناطق في المملكة المتحدة، وقد تحدث رئيس الحكومة نتنياهو إلى الحاضرين عبر الأرقام الصناعية، وتطرقت كما هو متوق إلى الجهود التي

تبذلها إيران من أجل امتلاك أسلحة نووية، وركز مقارنته المعهودة وهي إما أن تتجزد إيران من جميع قدراتها النووية وإما أن تكون إسرائيل مضطرة إلى تجريدها من هذه القدرات. وتضمن كلامه إشارة خفية إلى أنه حتى لو بقي بمفرده فلن يتردد في مهاجمة إيران من دون الولايات المتحدة. وهمس إلى عضو برلمان بريطاني كان جالساً إلى جانبه: «ما الذي يتحدث عنه، وما الذي يحدث له؟ إن العمل من دون أميركا جنون».

في المقابل فإن عاموس يادلين، وهو لواء احتياط شغل في الماضي منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») وقائد سلاح الجو ويشغل حالياً منصب رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، والذي تمت دعوته إلى المؤتمر في آخر لحظة من جانب مؤسس بيكوم، بعد أن قررت وزيرة العدل تسيبي ليفني إلغاء اشتراكها فيه عشية انعقاده، اختار خلافاً لتخالف مقاربة نتنياهو. ومما قاله يادلين إنه على الرغم من أن إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعرض إسرائيل لتهديد وجودي، علينا أن نكون واقعيين وألا نفرض أن يتبنى الإيرانيون والأسرة الدولية مقاربة نتنياهو الصفرية وهو كل شيء أو لا شيء. وأضاف أنه يجب على إسرائيل أن تطلب إلغاء أجزاء كبيرة من البرنامج النووي الإيراني لكن أن تبقى في يد نظام آيات الله أجزاء ذات صلة ببرنامج تخصيب اليورانيوم لغرض إنتاج الطاقة. وحاول عضو البرلمان البريطاني الذي تحدث إلي، وسبق أن أشغل مناصب رفيعة في حكومات حزب العمال، أن يبين أن بريطانيا ما زالت تعلق جراح مشاركتها مع الولايات المتحدة في حرب العراق، لافتاً إلى «أن المعلومات الاستخباراتية الخطأ التي اعتمدا عليها وقرارات الأميركيين المتسرفة في أثناء الأعوام التي غرقنا خلالها في الوحل العراقي أثبتنا لنا الحاجة إلى إبداء حذر أكبر إزاء الدخول في حرب أخرى».

وختم شيفر: بحسب ما فهمت من الأحاديث التي أجزتها في لندن، فإن إسرائيل ستبقى وحدها إذا ما استقر رأيها على مهاجمة إيران. والولايات المتحدة وبريطانيا لا توثبان الانضمام إلى العرض الذي يشير

إليه نتنياهو ضمناً حينما يعلن أنه سيرسل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي إلى أهداف في إيران حتى لو لم تنضم دول أخرى إلى الهجوم. وفي مقابل ذلك يعتقد البريطانيون أكثر من الأميركيين أن على إسرائيل أن تجدي تصميمًا أكبر على حل الصراع مع الفلسطينيين.

«المقاربة الأميركية لا تبشّر بالخير»!

بخلاف ذلك رأت تحليلات المعلقين اليمينيين المقربين من نتنياهو أن المقاربة الأميركية بشأن إيران الهاتت نحو المفاوضات على حساب العقوبات لينم بالخير.

وفي هذا الإطار كتب أمنون لورد من صحيفة «معاريف» أن إدارة أوباما لم يكن لديها أصلاً تصميم على عملية عسكرية لتدمير القدرات النووية الإيرانية، ولأن يأتي العشرات نحو المفاوضات على حساب العقوبات لينم عن الرغبة في إغلاق آخر الترتيبات في الشرق الأوسط والانصراف إلى البيت،شيء ما على نمط الانسحاب المتسرع الذي أجرته إسرائيل من جنوب لبنان العام ٢٠٠٠.

وأضاف لورد: بناء على ذلك فإن رغبة أوباما ورجاله في السيطرة على يهود أميركا كي لا يفرضوا المصاعب على الإدارة في مجال العقوبات ضد إيران تثير القلق. واستعداد قادة المنظمات اليهودية لمنع أوباما ما يسمى بـ «الهدوء النقابي» في موضوع العقوبات في الفترة القريبة المقبلة هو أمر مخجل. وينبغي الفهم بأن الأميركيين يبحثون عن الطريق السهل لقطع الاتصال عن كل الموضوع النووي الإيراني. وهم يبحثون رغبة في استئثاف التقارب بين البلدين، وهم لن يسمحوا لبضعة أجهزة طرد مركزي وبضع مئات من الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بإزعاجهم، فلماذا يفعلون هذا؟ الجواب هو في سؤال آخر: لماذا نشروا تقرير أجهزة الاستخبارات في تشرين الثاني ٢٠٠٧، قبل ست سنوات، والذي قضى بأن الإيرانيين أوقفوا نشاطهم لتطوير سلاح نووي؟ هذا بالمناسبة كان في عهد الرئيس بوش الابن، وليس أوباما. وهذا التقرير كان على ما يبدو الضرر الأكبر الذي لحق بوقف

^[1] ولعل من أهم هذه المواضيع مطالب سورية الإقليمية

^[2] ولعل من أهم هذه المواضيع مطالب سورية الإقليمية

هل قررت الولايات المتحدة التفريط بأسرار الهجمات الإسرائيلية على سورية؟

أيدت إسرائيل انزعاجها الشديد من قيام مصادر رفيعة في الولايات المتحدة بتحميل مؤسستها العسكرية مسؤولية الغارات المجهولة التي شنت مؤخرا على مستودعات أسلحة سورية بالقرب من مدينة اللاذقية.

وكتب المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أليكس فيشمان في هذا الشأن: يبدو أن الولايات المتحدة قررت أن تحفظ بأسرار إسرائيل المتعلقة بالعمليات السرية التي تقوم بها قواتها ضد أهداف في سورية بثمن بخس للغاية. فقد قالت مصادر أميركية رفيعة الأسبوع الفائت إن إسرائيل هي التي قامت بشن هجوم على منظومات دفاع جوي متطورة داخل الأراضي السورية بالقرب من مدينة اللاذقية.

وأضاف: عندما حصل مثل هذا التسريب لأول مرة، قلنا إنه قد يكون ناجما عن خطأ غير مقصود، لكن حدوثه مرة أخرى يعني أن ثمة ببع المسؤولين في الولايات المتحدة من قرر أن يبيعنا، وعلى ما يبدو، فإن الهدف من وراء ذلك هو إلحاق الضرر بسياسة إسرائيل الأمنية. ولدى تطرقه إلى تلك الغارات كتب: تجدر الإشارة إلى أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد لم يتخل للحظة عن نيته تزويد حزب الله في لبنان بأسلحة متطورة أو كاسرة للتوازن حتى بعد موافقته على الاتفاق الأميركي-الروسي الخاص بتجريد ه من ترسانة سلاحه الكيميائي. وقد حذر قادة المؤسسة الأمنية في إسرائيل السوريين مرارا وتكرارا من مغية الاستمرار في تزويد حزب الله بأسلحة متطورة، وأكدوا لهم أن وقوف روسيا إلى جانبهم لن يساعدهم، كما أن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية السورية في جنيف لن يعفيهم من دفع ثمن أي محاولة لنقل أسلحة متطورة إلى لبنان، وشدد القادة الأمنيون الإسرائيليون على أنه في حال تاكد إسرائيل من قيام سورية بأي عملية نقل سلاح إشكالي إلى لبنان، فإن نظام الأسد لن يحظى بأي حصانة.

وأضاف: إن وصف الهجوم الذي جرى بالقرب من اللاذقية بشيبه بأوصاف الهجمات التي تعرضت لها سورية أخيرا ونسبت إلى إسرائيل، من دون أن تكون هناك أي آثار يمكن أن تدिنها فعلا، وإن من قام بشن هذا الهجوم الأخير قرر أن يلحق الضرر بهدف عسكري سوري في قلب المنطقة التي يسيطر عليها العلويون في سورية، والتي من المتوقع أن تكون آخر معقل لنظام الأسد في حال انهياره، وفي ضوء ذلك، تكون الرسالة التي أراد أصحاب هذا الهجوم توجيهها إلى الأسد واضحة للغاية وفحواها أن السلاح الإشكالي سوف يتعرض للهجوم حتى لو كان في قلب أكثر المناطق حساسية في سورية.

من ناحيته قال المحلل العسكري لصحيفة «يسرائيل هيوم» يوفال ليمور إن سورية لم تستوعب رسالة إسرائيل التي حذرت فيها من نقل سلاح متطور إلى حزب الله.

وكتب: في الامس اجتمع وزراء المجلس السياسي-الأمني لحسم موضوع ميزانية الدفاع، وتحدث المرسلون عن أجواء أزمة وضغوط كبيرة وتهديدات يمارسها ضباط في الجيش الإسرائيلي من جهة، وموظفو وزارة الخارجية من جهة أخرى، وفي ساعة متقدمة من الليل انتهى الاجتماع وقيل إن القرار تم تأجيله، وبعد مرور وقت قصير، وصلت التقارير الأولى عن هجوم على سورية منسوب إلى إسرائيل، سوف تعود مرة أخرى إلى العلاقة بين جلسة المجلس الوزاري الإسرائيلي والهجوم الذي لم تتمخض تفاصيله بعد، لكن تفيد التقارير الأولية (وأبرزها ما نشرته قناة العربية) أن المستهدف كان بطاريات صواريخ المضادة للطائرات كان من المفترض أن تنتقل إلى حزب الله، ومثل المرعات الماضية، حافظت إسرائيل على الغموض وامتنعت عن التأكيد أو التكذيب، لكن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن وزير الدفاع موشيه يعلون حذر من أن إسرائيل لن تسمح بانتقال سلاح منطور إلى لبنان، ومن المحتمل أن كلامه كان رسالة لردع الأطراف التي تنشط في الجبهة الشمالية. فإذا كانت إسرائيل هي فعلا من قام بتلك العملية، فإننا نفترض أن محور سورية - حزب الله لم يستوعب الرسالة.

وأشار المحلل إلى أن هذه هي المرة الخامسة في العام الحالي التي ينسب إلى إسرائيل فيها هجوم مهم على سورية، فقد سبق ذلك تدمير بطاريات صواريخ SA-1٧ المضادة للطائرات، وصواريخ M-٦٠٠ البعيدة المدى، ومنصات صواريخ بر - بحر من طراز ياخونت، وإن القاسم المشترك بين جميع هذه الحوادث هو الرغبة السورية الواضحة في نقل أسلحة صاروخية «كاسرة للتوازن» إلى حزب الله، وإصرار إسرائيل الواضح على مبدأ عدم السماح لمثل هذا السلاح بالانتقال إلى لبنان.

وفي جميع هذه المرات ضبطت سورية نفسها وسكنت على الإهانة والتعدي على أراضيها وسيادتها، وعلى الرغم من تهدياتها امتنعت عن الرد، ما يمكن قوله إن عدم وجود أي إشارة سورية رسمية إلى الهجوم، ينبئ بأن هذا الهجوم أيضا لن يؤدي إلى إشعال الجبهة الشمالية، ومن خلال هذا الحادث نستطيع أن ندرك عمق العلاقة التي تربط سورية بحزب الله، ومدى التزام نظام الأسد بالتنظيم اللبناني، فقد نجح الضغط الدولي في تقييد قدرة سورية على استخدام السلاح الكيميائي مما أضر بقدرتها على الردع في المواجهة مع الثوار. ولهذا، ازداد اعتماد سورية على المساعدة الاقتصادية التي تقدمها إيران، والدعم العسكري الذي يقدمه حزب الله، أما الثمن المباشر لهذا الدعم فهو نقل وسائل قتالية متطورة إلى لبنان.

وتمت المحلل: إن الأسد مستعد للمجازفة مرة تلو الأخرى وبذل كل ما في استطاعته من أجل تأكيد استمرار دعمه للحزب، وفي ظل هذا الواقع، من المحتمل حدوث هجمات مشابهة مستقبلا، وسوف تواصل إسرائيل- إذا ضح أنها مسؤولة عن الهجوم الأخير- عملياتها الرادعة، لكنها ستمتنع عن التصعيد، والمفتاح الأساس لهذا كله موجود في التعاون بين الاستخبارات وسلاح الجو والسلاح السيرباني، وهذه هي المكونات الأساسية التي من المفترض أن تستفيد من الزيادة في ميزانية الدفاع الإسرائيلية.

قال الرئيس السابق لجهاز الأمن العام (الشاباك) يوفال ديسكين إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية باتت على فوهة بركان خطير، ويتعين على إسرائيل أن تمنع وقوع انفجار كبير قبل فوات الأوان.

جاء ذلك في سياق مقال تحليلي نشره ديسكين قبل عدة أيام في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، وهنا ترجمته الكاملة:

لم يجلب «الربيع العربي» حتى الآن الاستقرار إلى أية دولة من الدول العربية التي عرّج عليها، غير أنه حمل في طياته بشرى جديدة لا يمكن تجاهلها، بشرى «ديمقراطية الجماهير وليس ديمقراطية الأغلبية بالذات»، لقد أدركت شعوب الشرق الأوسط فجأة ما تمتلكه من قوة وقدرة على صنع ثورات وتغيير أنظمة، وأدركت الجماهير أن وجود مجموعة كبيرة من الناس المستائين من الوضع- حتى لو لم يكن هؤلاء أغلبية بالضرورة- ستجعل من الصعب على السلطة الحاكمة الاستمرار في الحكم.

إن القساء نظرة سطحية عابرة على الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية، يتيح لنا ملاحظة أن جميع الظروف باتت مهيبة لدينا أيضا لانتفاض وتمرد الجماهير الفلسطينية، إذ أخذت تتراكم بشكل متزايد في الضفة الغربية مظاهر إحباط وتوتر وغيان هائلة لدى السكان الفلسطينيين، الذين يشعرون بأن أرضهم عرضة للسلب والنهب، وأن مستوطنات جديدة تقام وتشيد صباح مساء بلا توقف فوق أراضيهم المصادرة، فيما بات قيام الدولة الفلسطينية التي يتطلعون إليها ابعد من أي وقت مضى، حتى أنهم لم يعودوا يستطيعون التماس العزاء لأنفسهم في الوضع الاقتصادي، الذي لا يشهد أي تحسن أو إنعاش. وفي الوقت الذي يتعاظم فيه الشعور لديهم بوطأة القمع والظلم والإجحاف، أخذ الغضب يزداد ويشتد في صفوفهم إزاء ما يواجهونه من أعمال تشكيل واعتداءات مستمرة من جانب العناصر التخريبية اليهودية التي تنشط في نطاق ما يسمى بحملة «جباية الثمن» (التي تضم مستوطنين وعناصر يمينية متطرفة).

غير أن تجربتي تبين أن الأمر الأخطر من كل ذلك، يتمثل في الشعور الذي يجتاح بصورة متزايدة سائر قطاعات الجماهير الفلسطينية وهو «أنه ما عاد هناك مستقبل، هناك ماض فقط!». والماضي لا يوجد فيه أي شيء جيد، وأما المستقبل، المشترك، فلا وجود له.

إن المتغيرات والتحولات الاجتماعية تحدث بصورة عامة، بشكل بطيء، على امتداد سنوات طوال، وتحت مراقبة رادار أجهزة وعناصر الاستخبارات والبحث، وقد واجهت هذه الأجهزة دائما وأبدا صعوبة في رصد وتشخيص مثل هذه المتغيرات في الوقت المناسب، وبالأخص في فهم الانكساقات المترتبة على ظهور جيل جديد من الشباب الفلسطيني (حوالي ٧٠٪ من السكان الفلسطينيين أعمارهم أقل من ٣٥ عاما)، هذا الجيل الذي يرى ظاهرة «الربيع العربي» تمور وتغلي في الشرق الأوسط، والذي يشخص ضعف السلطة الحاكمة، ويعيش على جلده تتردي الوضع الاقتصادي المخنوق تحت وطأة الاحتلال. ومع أن نسبة خريجي الجامعات بين صف هذا الجيل مرتفعة جدا، إلا أن معدلات البطالة التي يعاني منها، تعتبر من الأعلى على مستوى العالم. وهكذا نجد أن مئات الآلاف من هؤلاء الشبان المتعلمين والخريجين، الذين يعترضهم الاستياء والغضب والإحباط وفقدان الأمل، يفتشون عن هدف لصب جام غضبهم وثورتهم نحوه، ولعل من السهل التكهّن بمن سيكون هذا الهدف.

وفي هذا السياق علينا ألا ننفل أن هناك في صفوفنا أيضا، داخل المجتمع الإسرائيلي، وتوترات واحتقانات لا يستهان بها، بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، وأن هذه التوترات يمكن أن تقفقت بسهولة مما يحدث وسيحدث بيننا وبين الفلسطينيين. وقد برهنت تجربة الماضي على أن المواطنين العرب في إسرائيل يظهرون في الأحداث الكبرى تضامنا قويا مع أشقاكهم الفلسطينيين، كما حدث مثلا في أحداث (هبة) تشرين (الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، والمظاهرات الواسعة خلال عملية «الرصاصة المصوب» (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، والأحداث والصدامات داخل المسجد الأقصى، وغيرها، وعليه لا بد لنا من أن نأخذ هذه الرابطة في الحسبان.

كل ذلك يشكل أبخرة الوقود التي يزداد ويرتفع تركيزها من يوم إلى آخر إلى حد أن أية شرارة بسيطة باتت تندثر بوقوع انفجار كبير.

فقدان السيطرة

إن مثل هذه الشرارة يمكن أن تكون مجرد حدث طرقي (كما حصل في الدافغ وراء اندلاع الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧)، أو اعتداء يرتكبه مخرب يهودي ضد الفلسطينيين، أو حتى تفريق مظاهرة يقوم بها أطفال وفتية تتطور جراء قيام جندي إسرائيلي عديم الخبرة بإطلاق النار على المتظاهرين موقعا قتلى ومصابين في صفوفهم، ولربما حتى مجرد إشاعة لم يجر تكذيبها في الوقت المناسب.

إن خروج الجماهير الفلسطينية أو العربية (داخل إسرائيل) إلى الشوارع هو سيناريو محتمل ومنطقي تماما، وقد حصل ذلك لدينا في الماضي، كما حصل أيضا في العاملين أو الأعوام الثلاثة الأخيرة في تونس وليبيا ومصر وسورية والبحرين وتركيا وإيران. لذلك، يتعين علينا الافتراض بأن ذلك يمكن أن يحدث لدينا أيضا. ومثل هذه الأحداث، بحكم طبيعتها، عادة ما تخرج عن السيطرة، فمرؤان البرغوثي، الذي كان المدير الرئيس للصدامات التي أفضت في نهاية المطاف لاندلاع الانتفاضة الثانية، لم يخطط مسبقا بأن تتحول المظاهرات التي خرجت إلى الشوارع في أيلول العام ٢٠٠٠ إلى انتفاضة تستمر لسنوات، تتخللها هجمات انتحارية وآلاف القتلى وعشرات الآف الجرحى في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. غير أن تواصل الصدامات وردود الفعل والنفل المضاد، أفضت إلى خروج الأمور عن السيطرة وما تبع ذلك من تدهور خطير وموجة عمليات «إرهابية» استمرت قرابة سبع سنوات.

رئيس جهاز «الشاباك» السابق يوفال ديسكين:

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية باتت على فوهة بركان خطير.. وعلى إسرائيل أن تمنع وقوع الانفجار الكبير قبل فوات الأوان!



غليان في الأراضي الفلسطينية.

نقطة الاعدوة

باتت قريبة جدا

هل يمكن الخروج من الطريق الأحادي الاتجاه المضفي إلى نزاع لا نهائي؟ بداية، ثمة حاجة هنا إلى طرح وتأكيد عدد من الفرضيات الأساس، لفرض محورة النقاش: إن استراتيجيا لدولتين لشعيبين هي الاستراتيجيا الموجهة لدولة إسرائيل في سياق النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وأنا من المؤيدين المتحمسين لهذه الاستراتيجية، غير أنني اعتقد بأننا بتنا قريبين جدا من نقطة الاعدوة، والتي لن يكون ممكنا بعدها تطبيق استراتيجيا حل الدولتين على الأرض.

تتركز الغالبية العظمى من المشاكل الجوهرية للنزاع في «يهودا والسامرة»، الضفة الغربية، والقدس.

تتمثل المسائل الأكثر تعقيدا في تسوية النزاع على الأراضي وحق العودة (للأجئين الفلسطينيين) وتسوية قضية مدينة القدس ولا سيما مسألة الحرم القدسي (جبل الهيكل)، والحوض المقدس، بالإضافة إلى مسألة الحدود الشرقية في منطقة غور الأردن.

إن انقسام السلطة الفلسطينية بين حركة «فتح» في الضفة الغربية وحركة «حماس» في قطاع غزة، يعتبر مشكلة جسيمة تعيق المفاوضات والتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع.

إن الخريطة السياسية الائتلافية الحالية في إسرائيل لا تتيح تطبيق أية تسوية يتم التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني.

انعدام الثقة بين قادة وزعماء الجانبين يشكل أيضا عاما مهيما جدا للتوصل إلى تسوية، كذلك فإن الأجواء العالمة السائدة لدى الطرفين لا تتيح بناء اتفاق، ناهيك عن تطبيقه. إن أية تسوية تستوجب التوصل إلى حل دائم وقابل للحياة لفترة طويلة فيما يتعلق بمسائل الأمن. أخيرا فإن السؤال الجوهرى المرتبط بكل نقطة من النقاط المذكورة هو: ما الذي سيجعل الاتفاق فعالا وناجعا لأمد بعيد؟

المصالح القادرة على

ضمان استقرار الاتفاق

نظرا إلى أن المسائل المطروحة على مائدة البحث تعد مسائل جسيمة من الصعب التوصل إلى حل لها، فإن الهدف الأول الذي ينبغي السعي إليه يتمثل في قيام تعايش يشكل أرضية للتوصل فيما بعد إلى اتفاق سلام بين الأطراف الصادقة في سعيها نحو السلام. وهذا التعايش ينبغي بناؤه على أرضية صلبة من المصالح المتبادلة التي يتشارك فيها عدد من الأطراف والدوائر «ذات الاهتمام والمصلحة»، والتي تتمثل أيضا في الدول التي ما زال لديها، حتى في عصر «الربيع العربي» والتهديد الإيراني، مصلحة جادة للغاية في التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني: مصر، الأردن، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، بالإضافة بالطبع إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ودول أخرى. وتوجد ضمن الأطراف ذات المصالح بعض الدوائر القادرة على دعم ومساندة بعضها البعض، بما يكفل استمرار أية تسوية لفترة طويلة.

الدائرة المباشرة الأولى، يجب أن تضم الأطراف التي توجد لها مصلحة أكثر من سواها في صمود واستقرار مثل هذا الاتفاق. وفي إسرائيل والفلسطينيون والأردن ومصر، إن إشراك مصر والأردن بصورة فاعلة وعميقة في المفاوضات (الإسرائيلية- الفلسطينية) في مرحلة مبكرة نسبيا، يعتبر

عاملا حاسما في نجاح المفاوضات واستقرار الاتفاق الذي سيبتم التوصل إليه في نهاية هذه المفاوضات. إلى ذلك فإن التدخل العميق من جانب كل من الأردن ومصر في المفاوضات، من شأنه أن يوفر للرئيس الفلسطيني محمود عباس الغطاء الشرعي العربي الذي يحتاج إليه كثيرا من أجل إقدامه على اتخاذ قرارات حاسمة، وبغية جعل هذه الدول شريكه حقيقية وذات مصلحة في حماية وصون الاتفاق، هناك حاجة لنسيج مصالح مشتركة يحاك بدقة وحرص خلال المفاوضات، ويشمل مجالات مثل الأمن والطاقة والمياه والمواصلات والاقتصاد والزراعة، ويمكن لهذا النسيج الذي يجب ترجمته في سلسلة من الاتفاقيات العديدة الأمد، بين أطراف الدائرة الأولى، أن يخلق تبعية متبادلة صحية بين سائر هذه الأطراف، ويمكن لإسرائيل، التي تمتلك منالية إستراتيجية للغاز الطبيعي وتكنولوجيا لتحلية المياه وتقنيات زراعية متطورة، أن تكون لاعبا مركزيا ومؤثرا جدا في كل واحد من المجالات المذكورة.

الدائرة الثانية، يجب أن تضم السعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة، والتي تمتلك القدرة على تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لأية تسوية يتم التوصل إليها، وكذلك المساعدة في ضمان استقرار مثل هذه التسوية.

أما الدائرة الثالثة، فيجب أن تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وسائر الدول ذات المصلحة الجلية في حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ويتعين على هذه الدول كافة إيجاد وتقديم حوافز إيجابية، سياسية واقتصادية، لكل الأطراف ذات الصلة، من أجل التوصل إلى تسوية.

إن بناء نسيج مصالح مشتركة يتحول إلى اتفاقيات إقليمية، بشكل شرطا ضروريا لا غنى عنه لضمان صمود واستقرار اتفاق السلام المستقبلي، والتزام سائر الأطراف المعنية تجاه هذا الاتفاق على المدى البعيد. فضلا عن ذلك، فإن الالتزام العميق النابع من شراكة عميقة لكل من الأردن ومصر، في الاتفاق، والذي يعطي مكاسب جلية لكل منهما، يمكن له أن يضمن دفع وتوجيه مصالحهما في مقابل الدولة الفلسطينية حال قيامها، وبذلك تضمن الدولتان التزام هذه الدولة الفلسطينية بالاتفاق الذي يتم التوصل إليه، في المدى البعيد. ويستند هذا الالتزام على التبعية المتبادلة بين هذه الدول، ومن أجل بقائها واستقرارها كدول قابلة للحياة، من النواحي الاقتصادية والأمنية والبنى التحتية، ذلك لأن اهتزاز أو تقويض استقرارها يمكن له أن يعكس أيضا على جاراتها.

وبالنظر إلى أن مسألة الانقسام (السلطوي) بين قطاع غزة والضفة الغربية غير قابلة للحل في المدى المنظور، وحيث أن معظم المشاكل والقضايا الخلافية المهمة، قائمة في الضفة الغربية، فإن مثل هذه التسوية يجب أن تبدأ في الضفة الغربية من خلال سلسلة من الخطوات الملموسة البانية للثقة في الفترة القريبة، والتي يمكن لها أن تساهم في خلق أجواء تساعد في التوصل إلى حل.

خطوات بانية

الثقة والأمل

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن دفع عملية من هذا القبيل، في الوقت الذي تسود فيه حالة عميقة من انعدام الثقة بين الطرفين؟ ينبغي العمل، بادئ ذي بدء، على خلق أجواء تولد وتشيع الأمل، وتخرج الجمهور الإسرائيلي والجمهور الفلسطيني من الشعور بأن هناك ماضيا فقط، وتحملهما على الإيمان

بأن هناك مستقبلا أيضا. وعلى غرار الاقتصاد المأزوم، فإن وجود الأمل في حد ذاته يمكن أن يساهم في زحزحة الأمور، وتحريك عجلات النمو بما يؤدي إلى الخروج من الأزمة.

فكيف يمكن القيام بذلك؟

أولا: لا بد من توفر الإيمان بصحة الطريق، والسير فيه بكل ما أوتينا من عزم وجدية، ولا بد من أن يكون في مقدمة السائرين فيه أولئك الذين انتخبناهم لقيادتنا، والذين يعلنون بأنهم يؤيدون حل دولتين لشعيب.

ثانيا: من أجل توجيه رسالة واضحة بأن قادتنا عازمون حقا على التوصل إلى سلام، لا بد من إحداث تغيير دراماتيكي في الخريطة السياسة الإسرائيلية، وهذا يعني إقامة ائتلاف حكومي جديد تشارك فيه الأحزاب المؤيدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، فالتركيزية السياسية الائتلافية الراهنة لا تتيح فرصة لدفع أية مبادرة أو تسوية سلمية تحظى بالقبول في صفوف الجمهور الإسرائيلي.

ثالثا: ينبغي بناء ثقة على المستوى الشخصي بين زعماء الجانبين، إذ أن سائر العمليات السياسية التي جرت بين إسرائيل وأطراف عربية، بنيت على أساس من الثقة المتبادلة التي نشأت بين القادة أو مبعوثيهم.

رابعا: مواصلة إجراء المفاوضات بصورة هادئة وسريية، بعيدا عن الأضواء، والحد قدر الإمكان من التسريبات إلى حين بلورة خطة مبادئ حقيقية.

خامسا: العمل على تغيير الأجواء من خلال مخاطبة وتحدث زعماء الجانبين مع المجتمعين الإسرائيليم والفلسطيني.

سادسا: يتعين على إسرائيل القيام بخطوات حسن نية سخية تجاه الفلسطينيين بغية تعزيز الأمل والثقة لدى الجماهير بأن هناك تغييرا وأملا حقيقيين يلوحان في الأفق. وثمة في هذا السياق بادرتران، أو خطوتان، يمكن لهما أن يساهما بصورة ملموسة في تعزيز الأمل: الأولى والأهم، تجميد أنشطة الاستيطان والبناء في المستوطنات بصورة فورية، وذلك في كل ما يعتبر كتلا استيطانية كبرى، والخطوة الثانية الإفراج عن أسرى ومعقلين فلسطينيين، ومع أنني أعارض بشدة إطلاق سراح معتقلين تحت ابتزاز اختطاف جنود أو مواطنين منديين إسرائيليين، إلا أنني أؤيد إطلاق سراح معتقلين كبادرة حسن نية من جانب الحكومة الإسرائيلية، بهدف دفع العملية السياسية قداما سابعاً: القيام، في الوقت الملائم، بخطوات جريئة من جانب القيادات السياسية الإسرائيلية، من قبيل التوجه إلى رام الله والظهور في لقاءات أو اجتماعات يشترك فيها كبار المسؤولين في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وحركة «فتح»، أو دعوة الرئيس أبو مازن للظهور في اجتماع للكينست (البرلمان) الإسرائيلي، وذلك من أجل تعزيز لغة الحوار والسلام.

ثامنا: Viability for land (جدوى- أهمية- الأرض)- تلك هي الصيغة الملائمة للمفاوضات الهادفة، من جهة، إلى إتاحة المجال لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وإلى تقليص تبادل الأراضي، من جهة أخرى. ومثل هذه المكتسبات يمكن أن تكون على سبيل المثال: إعطاء ممر (لفلسطينيين) إلى البحر أو إلى ميناء؛ المشاركة في منشآت لتحلية المياه؛ تزويد الفلسطينيين بالمياه وكذلك الكهرباء والغاز؛ إقامة مناطق صناعية مشتركة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير أماكن عمل.

أعتقد أن تضافر عوامل القيادة الشجاعة والتفكير الإستراتيجي ومواءمة التوقعات وبعث الأمل والتفكير المنفتح والحوار مع الجمهور لدى الجانبين، يمكن أن يحدث تحولا يخرجنا من المسار الحالي، الذي يفضي قطعاً، وعلى الأرجح ، إلى الانفجار المقبل.

إعداد: برهوم جرابسي

غالبية الوظائف الجديدة في السنوات الأخيرة جزئية!

* خبير في سوق العمل يحذر من المعطيات غير الدقيقة الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها بشأن أوضاع هذه السوق * ٣٣٪ من المنخرطين في سوق العمل يعملون في وظائف جزئية * ٥٠٪ من الوظائف الجديدة تعرض رواتب أقل من الحد الأدنى للأجر*



عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل الإسرائيلية. الحكومة تحاول التحايل على نسبة البطالة المرتفعة من خلال الوظائف الجزئية.

ويقول روتيم إن ما جرى في السنوات الأخيرة هو إهمال مسارات تعليم المهن المنتجة، وجرى التركيز على مهن «الياقات البيضاء» فتكسب الكثير من الخريجين من دون أن يحظوا بوظائف ملائمة. وفي حين أن الولايات المتحدة ودول أوروبا تعمل في هذه المرحلة على تعزيز المهن الإنتاجية، ففي إسرائيل لم يستوعبوا الأمر، والمطلوب اليوم خلق التوازنات بين كل المهن، وبشكل خاص بين المهن الإنتاجية وبين المهن الخدماتية، وهذا يتطلب رصد أموال كبيرة في البنى التحتية والتقنيات العالية، والاستثمار في الأبحاث ومشاريع التطوير وغيرها. وفي رد على سؤال من يقبل بان يتعلم ابنه سنوات في الجامعة كي يعمل مهندساً ميكانيكياً مثلاً، يقول روتيم إنه سنوياً يتوجه إلى الجامعات ٥٥ ألف طالب وطالبة، ولكن لا أحد يسأل إلى أين يتوجه ٦٥ ألفاً آخرين، ويقصد أبناء سنهم قبل نحو عقدين. ويدعو روتيم إلى وضع مسارات لاكتساب مهن لهؤلاء كي يكون انخراطهم في سوق العمل بشكل أفضل، يساهم في التوازنات المطلوبة، ولفت النظر إلى ألمانيا البارزة في مجال التأهيل المهني، وقال إن ألمانيا خلقت ثقافة صناعية، وهناك يوجد احترام للمهندسين والتقنيين والمهنيين.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» إنه حينما تصدر هذه الأقوال عن مسؤول مثل روتيم لها معنى خاص، فهو في السنوات الـ ١٥ الأخيرة رافق عمل كبرى الشركات في إسرائيل في قطعي الصناعة والخدمات وأيضاً في أسواق المال، كما أنه يرافق مشاريع تخطيط لعدد من الوزارات الهامة في إسرائيل.

أمر سيء بشكل خاص للجيل الشاب الذي ينضم حديثاً إلى سوق العمل. وبحسب روتيم فإن هذا الواقع يطال أيضاً حملة الشهادات الجامعية، وحتى أن الضرر لديهم أكبر، ويتبين أن التعليم الجامعي، وارتفاع أعداد معدلات خريجي الجامعات، لا يخرج الناس من فقرها، فإسرائيل اليوم تعد من أكثر الدول في العالم التي فيها حملة شهادات جامعية، وفي كل عام يبدأ التعليم الجامعي ٥٥ ألف شخص، وهم يشكلون ٤٥٪ من مواليد عام واحد قبل عقدين، لكن في نفس الوقت، فإن هناك الكثيرين من الذين يتوجهون إلى مواضيع ليس فيها فرص عمل كثيرة، أو أن المؤهلين لها بأعداد أكثر من المطلوب، مثل قطاع المحقق (المحاماة) وإدارة الأعمال وإدارة الحسابات، وفي هذه المهن بالذات نجد أن الشروط متدنية، وتتنسى أكثر، وما يزيد الطين بلة في هذا المجال هو كثرة الكليات الأكاديمية الخاصة التي تخرج طلاباً من دون حساب. وأمام هذا الوضع، فإن أغلب من يجدون فرص عمل ملائمة هم خريجو الجامعات الكبيرة، والناجحون بشكل خاص، أما الباقيون فإنهم «ينالون فئات ووظائف» بحسب تعبير روتيم. وفي نفس الوقت يدافع روتيم عن الطلبة ويقول إنه لا يمكن لومهم لأنه ليس لديهم بديل، فقد كانت هناك سلسلة من مسارات التعليم التي تقلصت أو أغلقت على مدار السنين، ولهذا فإنهم يتوجهون إلى مسارات تعليمية غالباً من أجل الحصول على شهادات جامعية، ما يعني أن نهاية المطاف يجدون أنفسهم بعد التخرج إما في وظائف جزئية، وإما في وظائف ذات أجور متدنية، وهذا أمر مهين لشخص أفنى سنوات من حياته في التعليم الجامعي.

يؤكد مختص في سوق العمل في إسرائيل أن غالبية الوظائف وأماكن العمل الجديدة التي فتحت في السنوات القليلة الأخيرة هي وظائف جزئية، وأن انخفاض نسبة البطالة لا يعني انتهاء أزمتهما. لأن الكثير من العاملين لم ينجحوا من الخروج من دائرة الفقر بسبب الوظائف الجزئية أو تدني الأجور، إذ أن نحو ٥٠٪ من العاملين في إسرائيل يتقاضون في حدود الحد الأدنى من الأجر.

ويقول المدير العام لمركز «روتيم استراتيجيا» زئيف روتيم، إنه يعترض على «الفرحة» التي أبداه وزير المالية السابق يوفال شتاينيتس، حينما ادعى أنه خلال السنوات الثلاث السابقة لولايته في وزارة المالية، فتح سوق العمل ٣٤٠ ألف وظيفة جديدة. وقال روتيم إنه ليس على استعداد لتفهم تلك الفرحة، بل هذا غرض طرف من الحقائق على الأرض، ويقول في مقابلة مع صحيفة «ذي ماركر» إنه من ناحية عددية فإن الأرقام مفرحة، ولكن على مستوى العامل فلا مجال للفرحة.

ويتابع روتيم قائلاً إنه منذ مطلع العام ٢٠١٢ وحتى منتصف العام الجاري -٢٠١٣، أوجد سوق العمل في إسرائيل ١٨٠ ألف وظيفة جديدة، ما يعني ١٢٠ ألف وظيفة سنوياً، ما أدى إلى وجود نسبة بطالة متدنية نسبياً، (٦٠٪)، بحسب معطيات شهر آب الماضي، ويؤكد أن غالبية هذه الوظائف هي جزئية، وموسمية، وبأجور متدنية، لا تسمح للعامل بان يعيش بكرامة، وأن يؤمن احتياجاته الأساسية له ولعائلته من هذا المدخل. ويقول روتيم إن كل عامل ثالث في إسرائيل يعمل في وظيفة جزئية، ما يعني نحو مليون إنسان، والتفسير البسيط لهذا الأمر هو أن الناس تخرج كل صباح إلى عملها، إلا أنها لا تستطيع أن تسد احتياجاتها، ولهذا ليس صدفه أن نسبة الفقر في إسرائيل هي الأعلى من بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المتطورة OECD، إذ أن الحديث ليس عن راضي عمل يجلسون في البيوت، بل عن ٢٥٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل فيها عامل واحد على الأقل. ويضيف روتيم قائلاً إن إسرائيل تتباهى بنسبة بطالة متدنية، ولكن عملياً فإن سوق العمل تنتج فقراء، لأنه من خلال تحليل دقيق للمعطيات تتضح صورة مقلقة، فنسبة الوظائف الجزئية من إجمالي الوظائف عالية نسبياً، ففي الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٣ ارتفع عدد الوظائف بنحو ٤ آلاف وظيفة، وهذا عدد ليس بقليل، ولكن يتبين أن ٣ آلاف وظيفة من هؤلاء هي لعاملي خدمة مطاعم وبارات، وحوانيت ومرافق صيفية، ما يعني أنها وظائف موسمية ليست ثابتة وجزئية. ويشدد روتيم على أن عدد الوظائف الجديدة التي لا يتم إغلاقها بعد بضعة أشهر هو عدد هامشي نسبياً، وما يؤكد الأمر أن زيادة الوظائف الموسمية التي ظهرت في الربع الثاني اختلفت عملياً في الربع الثالث.

أجور متدنية

ويقول روتيم إنه إضافة إلى الوظائف الجزئية فإن الأجور متدنية جداً، إذ أن ٥٠٪ من الوظائف الجديدة المعروضة تعرض فيها أجور متدنية وأقل من الحد الأدنى من الأجر، الذي يبلغ في هذه المرحلة ١٢١٠ دولار، و ٧٠٪ من كل الوظائف هي أصلاً أقل من المعدل الفعلي للرواتب، الذي يبلغ ١٨٣٠ دولار، في حين أن معدل الرواتب الرسمي يبلغ حوالي ٢٦٢٠ دولار. وهذا يعني أن الوظائف الجديدة هي ذات شروط أسوأ من القائمة، وهذا

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

قانون يميز ضد العرب في سوق العمل

أقرت الهيئة العامة للكنيست يوم الأربعاء الماضي مشروع قانون عنصري وخفيض ضد العرب في إسرائيل، يزيد من حرمانهم من فرص العمل والتعليم الجامعي والحصول على أراضي بناء وغيرها. وقد بادر إلى مشروع القانون رئيس الائتلاف النائب ياريف ليفين، وكانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات قد صادقت على القانون من قبل.

ويجري الحديث عن مشروع قانون يعطي أفضلية لمن خدم في الجيش أو في الخدمة «البديلة» التي تسمى «الخدمة المدنية» في الغالبية الساحقة من نواحي الحياة، إذ كان هذا القانون قد طرح في ولاية حكومة بنيامين نتانياهو السابقة، وكان يفرض على كل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص منح أفضلية لمن خدم في الجيش في أماكن العمل، والحصول على شقق سكنية، وأراضي للبناء، والدخول للجامعات وغيرها.

لأن القانون واجه معارضة قضائية من المستشار القانوني للحكومة، لكونه يتعارض مع قوانين قائمة، وفي الدورة الحالية أوجد رئيس الائتلاف الحاكم صيغة التوافق للقانون ذاته، ولكنهما لا تمس بجوهره، فالقانون الجديد يستبدل صيغة الأمر لكل المؤسسات والمرافق الرسمية والخاصة، بصيغة «بإمكان» هذه المؤسسات أن تفضل جنود الجيش، وأن هذا لا يحتسب تمييزاً ضد أحد.

وفي ظل تنامي العنصرية في إسرائيل، فإن طرح هذا الأمر كخيار أمام المؤسسات، لا يغير القانون من حيث الجوهر، لأن كل المؤسسات ستحتبني هذا «الخيار»، الذي يأخذ بالحسبان أن العرب في إسرائيل لا يخدمون في جيش الاحتلال.

ويتص القانون على أنه بإمكان الجامعات منح أفضلية لمن خدم في جيش الاحتلال لدى توزيع مساكن الطلبة، على أن لا يحتسب هذا تمييزاً عنصرياً، كذلك فإن كل شركة أو مؤسسة خاصة أو رسمية تمنح تفضيلاً لمن خدم في الجيش للحصول على مكان عمل، وإن هذا أيضاً لن يكون تمييزاً ضد أحد. كما يمنح القانون أفضلية للجنود في الحصول على شقق سكنية وأراضي للبناء، وعلى تخفيض في أسعار الأراضي يصل إلى ٣٠٪. ولم يلق هذا القانون العنصري أي نوع من المعارضة في اللجنة الوزارية التي ترأسها وزيرة العدل تسيبي ليفني. وبحسب ما نشر فإن النائب ليفين استعان برأي المستشار القانوني للكنيست، بينما أعلن المستشار القانوني للحكومة مجدداً معارضته للقانون وقال إنه لا يمكنه الدفاع عنه أمام المحكمة العليا في حال عرض عليها.

زيادة ميزانية وزارة

الدفاع الإسرائيلية

قررت الحكومة الإسرائيلية إلغاء كل التقليل الذي كان مقرراً لوزارة الدفاع بنحو ٨٠٠ مليون دولار في ميزانية العام الجاري، وقررت في الأسابيع الماضية زيادة الميزانية بنحو ٧٦٦ مليون دولار كمرحلة أولى لزيادات أكبر.

وتبلغ ميزانية وزارة الدفاع المباشرة نحو ١٦ مليار دولار سنوياً، يضاف إليها ٣ مليارات دولار، هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، إلا أنه في العام الجاري قررت الحكومة تقليص ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٨٠٠ مليون دولار، وفي العام المقبل بنحو ٢٠٠ مليون دولار إضافي، ولقى القرار في حينه معارضة في وزارة الدفاع، وقيادة الجيش، رغم أن الجيش يحصل سنوياً وبعد إقرار الميزانية العامة على إضافات تصل أحياناً إلى نحو مليار ونصف المليار دولار.

وفي الأسابيع الأخيرة هددت قيادة الجيش بسلسلة خطوات «تشافية» في ميناء، ومنها فصل ٤٥٠ جندي من الجيش النظامي خلال العام المقبل -٢٠١٤، ووقف الكثير من التدريبات، وفي المقابل فقد شنت الصحافة الإسرائيلية حملة على الجيش، من زاوية الرواتب العالية والامتيازات المالية الضخمة التي يحصل عليها كبار الضباط، إلا أن أيًا من الطرفين لم يصل إلى مسألة التسليح وتطوير الأسلحة، التي تتخطق سنوياً أموالاً ضخمة من ميزانية الأمن.

وفي الأيام الأخيرة جرت مداولات مكثفة بين الجيش ووزارة المالية، انتهت بتحويل ٧٦٦ مليون دولار للجيش من عدة وزارات لم تنفذ بنوداً في ميزانياتها العامة، في حين أكدت مصفاً حكومية أنه حتى نهاية العام الجاري سيحتاج الجيش مئات الملايين الأخرى من الدولارات، وسط مؤشرات إلى إلغاء كل التقليل الذي كان مخططاً ومقرراً لميزانية وزارة الدفاع للعام المقبل.

توقعات بانخفاض أسعار البيوت

خلال خمس سنوات

توقع تقرير جديد صدر في الأيام الأخيرة أن تنخفض أسعار البيوت في إسرائيل في السنوات الخمس المقبلة بنسبة ٣٠٪، وهذا بعد أن كانت قد ارتفعت خلال السنوات الأربع الأخيرة بنسبة تزيد عن ٤٠٪ بالمعدل، إذ أن أسعارها في مركز البلاد ارتفعت بنسب أعلى.

وحسب تقديرات شركة استثمارات، فإن أسعار البيوت ستستمر في الارتفاع في العامين المقبلين، ولكن ابتداءً من العام الثالث وحتى الخامس ستراجع أسعار البيوت بنسبة ٣٠٪.

وكانت إسرائيل قد شهدت ارتفاع أسعار البيوت الأعلى من بين جميع الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD في السنوات الأربع الأخيرة، ففي حين تراجعت أسعار البيوت في دولة مثل إيرلندا، في السنوات الأربع الأخيرة، بنسبة تزيد عن ٤٠٪، وفي اليونان ٢٣٪، وفي إسبانيا ٣٠٪، وفي الولايات المتحدة ١٠٪، وبريطانيا ٢٣٪، فقد ارتفعت الأسعار في إسرائيل ٤٠٪ وتليها النرويج بنسبة ٢٨٪، وفي سويسرا ٢٥٪، وكندا ٢٠٪ وألمانيا ١٣٪. ويعتمد التقرير على تاريخ أسعار البيوت والعقارات في الولايات المتحدة من العام ١٩٧٥ وحتى العام ٢٠١٣، وتوصل إلى استنتاج بأنه حيث كان هناك ارتفاع حاد في أسعار البيوت، فمن المتوقع أن تشهد تلك الدول انخفاضاً حاداً في الأسعار قد يصل بالمعدل إلى ٣٠٪.

إسرائيل ستتبع مقاييس جديدة لاحتساب جودة الحياة

* بحسب الصحافة الاقتصادية فإن إسرائيل «ستكون سباقة» في هذا المجال * الهدف وضع مقاييس

تساهم في تحديد السياسات الإسرائيلية لمعرفة مستوى المعيشة وجودة الحياة وانعكاس الأمر على النمو

الاقتصادي * عدة دول تتعامل مع هذه المقاييس جزئياً في أعقاب أبحاث عالمية * محلة اقتصادية: حملة

الاحتجاجات الشعبية قبل عامين وضعت إسرائيل أمام أسئلة صعبة اضطررتها إلى البحث عن أجوبة *

تجربة تحتاج إلى فحص عميق

وتقول المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية ميراف أرلوزوروف، في مقال لها، إن إسرائيل ليست الأولى التي بدأت بالتفكير في إتباع مقاييس كهذه، فاستراليا تنشر سنوياً ومنذ عشر سنوات مقياس التقدم، وهذا عدا مقياس النمو، والفائز بجائزة نوبل جوزيف شتيجليتز عرض على حكومته الفرنسية نشر مقياس حول مستوى المعيشة، كذلك فإن منظمة الدول المتطورة OECD نشرت تقريراً عن سلسلة من مقاييس بشأن جودة الحياة والثراء العالمي.

وزعم ذلك، تقول أرلوزوروف، فإن إسرائيل على وشك أن تسبق العالم، لأنها لا تنوي عرض سلسلة من المقاييس لجودة الحياة، وإنما تنوي الذهاب إلى الاستنتاجات، بشكل يساهم في تحديد سياسة الحكومات الإسرائيلية، إذ أن الحكومة تنوي منذ الآن أن تجعل من مقاييس جودة الحياة أداة ثابتة في تحديد السياسة، وهذا بدلا من أن تفضل نتائج سياستها من خلال مقياس النمو الاقتصادي والنتائج العام، وإذا ما تم هذا فعلا فنحن سنكون على أبواب حكومة جديدة، ما سينعكس على آليات اتخاذ القرارات لديها.

وتتابع أرلوزوروف قائلة: إننا نرى منذ الآن مؤشرات «للاتقلاب» في تحديد السياسة الإسرائيلية، وهذا يظهر من خلال تجند الحكومة برمتها تقريبا، والوزارات الهامة فيها وذات الشأن لهذا الغرض، فتتبع وزارات ستساعد في تحضير سلسلة من المقاييس التي ستساهم في فحص جودة الحياة، وهناك حماسة كبيرة في هذه الوزارات لإنجاز ذلك.

إلا أن أرلوزوروف تستدرك مؤكدة أنه من السابق الحكم على جوهر التغيير الذي سيحصل من هذا المسار، فمن الممكن أن تكون في بداية تغيير سياسة لحكومة ربما استوعبت ضرورة إحداث تغيير جوهري في سياستها، بعد حملة الاحتجاجات الشعبية في صيف العام ٢٠١١، إذ أن تلك الحملة أحدثت هزة ليست قليلة في الحكومة.

وتختتم أرلوزوروف كتابة: إننا قد نكون أمام تجربة جديدة، إذ أن إسرائيل لم تنتظر دولا أخرى تتأخر بهذا العمل ولتنتظر النتائج هناك، ولذا فعلى إسرائيل أن تدقق أكثر في فحصها لكل الأمور بشكل جزئي، قبل التوصل إلى كل الاستنتاجات الأخيرة.

للزوج، والتعليم الأولاد، كما أن هذه المقاييس لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الأعمال التطوعية في المجتمع ومساهمتها في تطويره.

كذلك فإن المقاييس المتبعة منذ عقود، لا تأخذ بالحسبان اللامساواة، وتأثيرها على المجتمع، ولهذا فإن ما يطرحه شتيجليتز هو الأخذ بالحسبان الكثير من مقومات المجتمع، من أجل الوصول حقاً إلى مستوى جودة الحياة، ومستوى المعيشة، والحصانة الاجتماعية.

وقد شرعت عدة دول في فحص طريقتها في هذا المجال، وكانت أستراليا الطليعية، ثم دول مثل كندا وإيطاليا وبريطانيا، كما أن منظمة الدول المتطورة OECD نشرت تقريراً بهذا الخصوص، ولكن كما نذكر فإن كل الدول تعاملت مع هذا الجديد العالمي بشكل جزئي، بينما كما يبدو سيكون التقرير المتكامل الأول في إسرائيل، وهذا ما سيتضح في غضون بضعة أشهر.

الهدف: النجاح في المهمة

وتقول صحيفة «ذي ماركر» إن إسرائيل تنضم بذلك إلى توجه عالمي، ولكن بطريقتها الخاص، وكما يبدو فإن هذا يتم في أعقاب الهزة التي أحدثتها حملة الاحتجاجات الشعبية التي نشبت في صيف العام ٢٠١١ واستمرت بشكل متقطع لخمسة أسابيع، لكن كل محاولات استئناسها لاحقا وفي السنة التالية وحتى في السنة الحالية باءت بالفشل.

وتتابع الصحيفة أنه بخلاف دول أخرى، فإن إسرائيل تطمح إلى عرض مقاييس، وليس مجرد مقاييس، وإنما مقاييس تحدد سياسات واليات اتخاذ قرارات حكومية، ما يعني أن الهدف هو الطموح لتغيير شكل عمل الحكومة من خلال تغيير المقاييس القائمة.

كذلك توجهت الحكومة إلى منظمة التعاون للدول المتطورة، OECD، بطلب لتلقي المساعدة في فحص التأثير المتبادل للمجالات المختلفة، التي سيتم فحص جودة الحياة من خلالها. فمثلاً، إذا أرادت الحكومة تحسين نتائج التعليم والتحصيل العلمي، فهل سيكون لذلك تأثير على مداخيل العائلات وعلى شكل إشغال الجمهور لأوقات الفراغ، أو، مثلاً هل زيادة العمل يؤثر على الصحة؟، وهي أسئلة قد تبدو بديهية، ولكنها في هذا المقياس قد تبدو معقدة، بسبب ترابطها وتأثيراتها المتشابكة.

والهدف النهائي من كل هذا هو إنجاح بلورة أدوات سياسية قادرة على أن تكون مقياساً تستخدمه الحكومة في تحديد سياساتها.

خلافات أولية في الائتلاف الحاكم قد تؤدي إلى تصدعات!

*الدورة الشتوية الجديدة للكنيست هي الدورة الأكبر منذ عامين *سلسلة القوانين والمبادرات الحساسة قد تفجر خلافات منها ما هو منظور وآخر متوقع *خلافان كبيران ظهرا منذ اليوم الأول للدورة: مستقبل قانون تجنيد شبان الحريديم ومبادرة جديدة لتقييد صلاحيات المحكمة العليا*

كتب برهوم جرياسي:

بدأت منذ منتصف الشهر الماضي، تشرين الأول، الدورة الشتوية للكنيست، وهي الأكبر من بين دورتين برلمانيتين سنويا، وتستمر عادة خمسة أشهر ونصف الشهر، وستكون هذه الدورة الأكبر منذ عامين، إذ أن الدورة الشتوية السابقة تخلطها الانتخابات البرلمانية والسعي لتشكيل الحكومة، والامتداد الزمني للدورة الشتوية يضع الائتلاف الحاكم، الذي نجح في الدورة الصيفية في التغلّب على المعارضة، أمام امتحانات أكثر وحتى أصعب، وفي الحالة القائمة فإن الائتلاف سيواجه قضايا قد تؤدي، ولو نظريا، إلى خلافات وتصدعات فيه.

وكما ذكرنا في تلخيص الدورة البرلمانية الصيفية، في «المشهد الإسرائيلي»، قبل نحو ثلاثة أشهر، فقد أقرت الدورة الصيفية بالقراءة الأولى، قوانين ذات بعد استراتيجي على المستوى الداخلي في إسرائيل، ومنها ما سيولد أزمات على المديين القصير والبعيد، كذلك، فإن كثيرا من هذه القوانين والقرارات يمكن اعتبارها «حقول الغام» في طريق الائتلاف الحاكم، الذي نجح في الدورة الصيفية في السير بين النقاط وتجاوز الخلافات. ولاحقا ظهرت مبادرات جديدة من شأنها أن تولد خلافات في الائتلاف، خاصة السعي لسن قانون جديد يقيد صلاحيات المحكمة العليا، وهي تندرج ضمن محاولات قائمة منذ سنوات.

مبادرات قوانين جديدة خلافية
مع افتتاح الدورة البرلمانية ظهر جدل في داخل الائتلاف الحاكم، حول مبادرة قانون لعدد من نواب اليمين المتطرف، تهدف إلى تفويض صلاحيات المحكمة العليا، وبشكل خاص صلاحية المحكمة في نقض قوانين أقرها الكنيست، وهي مبادرة تندرج ضمن سلسلة القوانين والإجراءات التي سعت إليها جهات إسرائيلية، ومنها اليمين المتطرف في العقد الأخير، لتفويض صلاحيات جهاز القضاء.

ولاقبت المبادرة اعتراض وزيره العدل تسيبي ليفني وحزبها، وكذلك اعتراض كتلة «يوجد مستقبل» التي يرأسها وزير المالية يائير لبيد، وهذا جدل قد يرافق الدورة البرلمانية لوقت ليس قليل، إذ أن هذه المبادرات لا تتوقف.

كذلك أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات بقرار صوت واحد مشروع قانون يقضي بمنع الحكومة من مجرد التفاوض حول القدس، إلا بموافقة عديده من ٨٠ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا في الكنيست، وأيضا في هذه الحالة عارض القانون وزراء حزبي «الحركة» و«يوجد مستقبل»، إلا أنه في حين أظهرت رئيسة «الحركة»، ليفني، معارضة حادة مستأنفة على القرار لبيت به من جديد في الاجتماع العام للحكومة بكامل تركيبتها، فإن حزب «يوجد مستقبل» أعلن أنه لن يستأنف على القرار، وهناك من عزا الأمر إلى موقف رئيس الحزب لبيد من القدس ورفضه أي انسحاب مستقبلي منها.

لكن مشاريع القوانين المتوقعة، والمتعلقة بسير العملية التفاوضية، وبشكل العلاقة بين الجانب الفلسطيني، لن تتوقف عند هذا الحد، وحسب ما ينشر هناك سلسلة من هذه المشاريع ستطرح على اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات، بالأساس من نواب الائتلاف، ومنها ما هو مدعوم مباشرة من أحزاب مشاركة في الائتلاف الحاكم.

والنسبة من شأنها تحويل قانون «الاستفتاء الشعبي» إلى قانون «أساس»، ما يعني عدم القدرة على نقضه وإلغائه مستقبلا، إلا بأغلبية عديده من ٨٠ نائبا، ويجري الحديث عن القانون الذي أقره الكنيست خلال ولاية حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، ويقضي بإخضاع كل اتفاق يتضمن انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من مناطق «ذات سيادة إسرائيلية»، والمقصود القدس والجولان المحتلين، لاستفتاء شعبي، في حال لم يحظ الاتفاق بأغلبية عديده من ٨٠ نائبا في الكنيست.

ومطلب التحويل يصر عليه حزب المستوطنين «البيت اليهودي» وخاصة رئيسه، وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، وتحظى المبادرة بدعم من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلا أن الأخير يماطل في هذه الفترة بطرح الأمر على الكنيست، كي لا يثير ضجة في الحلبة الدولية، في ظل المفاوضات الجارية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

كذلك هناك مشروع قانون يمنع إطلاق سراح أسرى فلسطينيين في إطار ما يسمى بـ«مبادرات حسن نية»، وإنما فقط من خلال الاتفاق الدائم مع الجانب الفلسطيني.

وسلسلة المشاريع هذه من شأنها أن تقود إلى خلاف في مركزه حزب «الحركة» بقيادة ليفني، ولكن ليس واضحا إلى أي حد يستعد هذا الحزب لمغادرة الحكومة في حال جرى إقرار مثل هذه المشاريع كليا في الكنيست.

تجنيد الحريديم

أقر الكنيست في الدورة البرلمانية الصيفية السابقة مشروع قانون يفرض التجنيد العسكري الإلزامي على شبان اليهود المتدينين المرتضىين «الحريديم»، الذين يرفضون الخدمة لأسباب دينية رغم موافقهم الإسرائيلية، وببعض القانون عن إمساعدة حكومته في تدريجي على أن تكون المرحلة النهائية في العام ٢٠٢٠، وهذا ليس صدفة، إن يهدف الأمر إلى أمرين: أولا أن هذا قد يخفف من حالة غضب الحريديم، الذين سيراهنون على افضال القانون لاحقا، وثانيا، أن وضع فكرة التجنيد، بنيامين نتنياهو، يأخذ بالاسباب احتمال اضطراره للجوء إلى كتل «الحريديم» لاحقا، لمساندة حكومته في حال شهدت تصدعات، وبذلك يكون هناك احتمال لتجميد العمل بالقانون.

لكن في حين أن القانون حظي لدى اقراره بالقراءة الأولى بإجماع في الائتلاف الحاكم، فإنه في الأسابيع الأخيرة بدأت تظهر تصدعات واضحة في هذا الاجماع، خاصة من حزب «البيت اليهودي»، الحزب الأقوى والأكبر للتيار الديني الصهيوني، فقد عبر رئيسه نفتالي

بينيت عن تحفظات من تشديد عدة بنود فيه، مثلا إعفاء ١٨٠٠ شاب فقط من الحريديم، سنويا، وبات بينيت يطلب عدم تقييد العدد، كذلك يطلب رفع سن الالتزام بتجنيد أمر التجنيد إلى ٢٦ عاما بدلا من ٢١ عاما، حسب ما ينص عليه القانون.

وعلميا فإن بينيت وحزبه يتبنيان موقف وزير الدفاع موشيه يعلون، الذي هو كما يبدو يعبر أيضا عن موقف قيادة الجيش، إذ أن هناك مؤشرات إلى وجود تحفظات لدى قيادات في الجيش من التجنيد الجارف لشبان الحريديم، فمثلا نقرأ من حين إلى آخر، أن التجنيد العام لشبان الحريديم سيضع عقبات أمام تقدم المجنندات في الجيش، وسيخلق حواجز كثيرة أمام وجود النساء، كذلك فإن هذا الكم الذي يقدر سنويا بأكثر من ٨ آلاف شاب (الشابات معفيات فورا بموجب إعفاء المتدينات)، وهم من الذين لا يمكن تجنيدهم في وحدات قتالية بسبب طبيعة حياتهم وثقافتهم وتدينهم، قد يتحول إلى عبء على الجيش، وفق تلك التقارير.

لكن الأهم هو أن حزب «البيت اليهودي» بات يعيد حساباته السياسية من جديد، فتحالفه الوثيق مع حزب «يوجد مستقبل» العلماني، ليس ضمانة قوية لمعارك السياسة الافتراضية للحزب، حول احتمال التوصل إلى أي نوع من الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني، ويشعر «البيت اليهودي» أن الصدام مع «الحريديم» في موضوع التجنيد، قد يضيف قوة الاعتراض البرلمانية على مثل هذه الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني.

ولهذا فإننا نلمس أن «البيت اليهودي» أقدم على خطوة إلى الخلف في الصدام المباشر مع «الحريديم»، وبات الحزب ينصت أكثر إلى قيادات متشددة وخاصة حاخامين بارزين بين جمهور المستوطنين

حذروا من قبل من المبادرة للصدام مع الحريديم.

نشير هنا إلى أن «البيت اليهودي» أيد لدى تشكيل الحكومة مطلب «يوجد مستقبل» بعدم ضم كتلتي «الحريديم» إلى الحكومة وهذا لعدة اعتبارات، فأيدولوجيا يرى التيار «الديني الصهيوني» أن التزايد الحاد للحريديم، وبسط رفضهم للصهيونية، يشكل خطرا على الصهيونية في إسرائيل، ولكن بموازاة ذلك تتأكد المعلومات أن لدى رئيس الحزب بينيت، الذي يتولى وزارة الاقتصاد وأسعة الصلاحيات، أجندة اقتصادية صفرية، متطابقة مع وجهة يائير لبيد وبنيامين نتنياهو، وكان على علم بأن ضم «الحريديم» للحكومة لن يسمح بتطبيق مثل هذه السياسة التي انعكست في ميزانية الدولة للعامين الحالي والجاري.

ولهذا فإننا سنرى لاحقا، مع التقدم في تشريع هذا القانون، حالات من الصدام بين الحزبين المتحالفين، «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»، ما يعني تأجيل الإقرار النهائي للقانون، وهذا خلاف يشكل حزب «الليكود» فيه طرفا موبدا لتخفيف حدة القانون، قد يؤدي إلى التصدع الأوضح في الائتلاف الحاكم.

قانون ثبات الحكم

أقر الكنيست في الدورة الصيفية السابقة قانون ما يسمى «ثبات الحكم ورفع نسبة الحسم» في الانتخابات البرلمانية، بالقراءة الأولى، بعد دمج قانونين تم إقرارهما بالقراءة التمهيدية، وفي هذا القانون بعض الجوانب الخلافية بين أطراف الحكومة، ففي حين يريد حزب «إسرائيل بيتنا» رفع نسبة الحسم فورا من ٢٪ إلى ٤٪، فإن حزب «يوجد مستقبل» يريد رفع النسبة تدريجيا، ٣٪ في الانتخابات المقبلة، و٤٪ في الانتخابات التي تليها، وقد أقر الكنيست القانون بصيغة رفع نسبة الحسم إلى ٤٪، ولكن هناك من يقول في الائتلاف إن النسبة ستتهبط مجددا إلى ٢٪، خلال أعداد القانون للقراءة النهائية.

ولاحقا وردت معلومات في وسائل الإعلام ادعت أن رئيس الحكومة نتنياهو بات يطرح تحفظات من بعض بنود القانون، كي لا يثير ضده اعتراضات من جهات حقوقية تؤدي إلى اظهار إسرائيل في الحلبة الدولية القريبة عليها بأنها ضد أسس الديمقراطية، لأن القانون يستهدف بشكل واضح المواطنين العرب.

كذلك، فإن القانون يواجه تحفظات من حزب «الحركة» لكونه سيكون مهددا من نسبة الحسم المقترحة، إضافة إلى تحفظات مبدئية من شخصيات في الحزب، ونرى تحفظات مشابهة لدى عدد قليل من نواب «يوجد مستقبل»، ولكن رغم كل ذلك، فإن لجنة القانون والدستور، التي يرأسها نائب حزب «إسرائيل بيتنا» تعقد جلسات مكثفة للتقدم في إقرار القانون.

وبحسب سلسلة من المؤشرات، فإن التقدم في هذا القانون سيؤدي إلى ظهور خلافات جديدة داخل الائتلاف الحاكم تساهم في تعويق التصعات القائمة.

الخلاصة

لا يعني ما تقدم أن التصدعات المفترضة ستؤدي حتما إلى تفكك الائتلاف الحاكم في هذه الدورة الشتوية، فقد علمت التجربة بأن عملية تفكك الائتلاف تسبقها أشهر عديدة من الخلافات وشد الحبل» بين مختلف الأطراف، لأن أي حزب من الأحزاب الائتلافية لا يتخلى بهذه السهولة عن قسطه في أرفع دوائر اتخاذ القرار، التي تمنحه القوة، وهذا أمر يتعزز كثيرا في ظل تلاشي دور الأيدولوجيا والمواقف المبدئية لدى الغالبية الساحقة من الكتل البرلمانية والنواب، إذ أن ما يحكم قرارات غالبية الأحزاب والكتل هو تشابك مصالح وأجندات.

غير أن الأمر الأبرز في ما تقدم هو التصدع الحاصل في التحالف الأقوى ضمن الائتلاف الحاكم، بين حزبي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، هذا التحالف الذي ظهر فجأة بعد يوم من الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع العام الجاري، وكان محط مفاجأة للحلبة الإسرائيلية، نظرا لسلسلة التناقضات المفترضة في توجهات الحزبين، خاصة الاجتماعية، ومن ثم السياسية، ورغم ذلك فإن التحالف كان وثيقا، ولكن كما سبق ذكره هنا فإن ما وخذ الحزبين كان السعي لتطبيق أجندة اقتصادية متفق عليها، ومستقبل هذا التحالف سيحكمه تطور الأحداث في الدورة الشتوية الجديدة، كونه يشكل ركيزة جدية لاستمرار تماسك الائتلاف الحاكم برتمته.



رام الله: دفعة جديدة من الأسرى المحررين.

العنصرية الإسرائيلية تتجرّد على خلفية إطلاق الأسرى الفلسطينيين!

عناوين صارخة في وسائل الإعلام الإسرائيلية: «إنهم ليسوا أسرى - إنهم مخربون وأوغاد!»

يعرف أن التحريض مستمر.

ويبدو أن يميني كتب هذه السطور كأنه يعيش في فراغ، وكان الشعب الفلسطيني لا يعيش في حالة قهر شديد جراء الاحتلال الإسرائيلي.

وشنت حركة «يسرائيل شيالي» (إسرائيل خاصتي) حملة إعلامية على موقعها الإلكتروني تحت عنوان «هم ليسوا أسرى - إنهم مخربون»، وتعتبر هذه الحركة واحدة من أكبر حركات اليمين والتي نظمت المظاهرة قرب سجن «عوفر» ونقلت آلاف المشاركين فيها بحافلات إلى مكان المظاهرة. وقالت في بيان على موقعها الإلكتروني إنه في الفترة الأخيرة، وفي كل مرة يتم فيها طرح موضوع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، يستأنف النقاش العام حول إطلاق سراح أسرى. وهذا غسيل للكلمات الذي يخفي واقعا خطيرا، إذ إنهم ليسوا أسرى، هم مخربون، قتلة مع الكثير من الدماء على الأيدي وتمت محاكمتهم وسجنوا.

واعتبر يسرائيل هارئيل، رئيس مجلس المستوطنات الأسبق، في صحيفة «هآرتس»، أن البشر يستخفون بمن يظهر عدم احترام للذات... وإسرائيل، بإدائها الاستسلامي في موضوع المخربين، هي دولة مستهزأ بها اليوم، وثمة شيء غير جيد حدث لأجهزة مناعتها الأخلاقية، وبسببه سيضرب قدرتها على مقاومة أخف الضغوط. ومن أجل إطلاق سراح المخربين، تسالت الذريعة بان «هناك أهمية إستراتيجية في المدى البعيد . وماذا عن الأضرار الأخلاقية - الداخلية والسياسية - الخارجية الحاصلة في هذه الأثناء نتيجة تراجع كرامة الدولة».

وأضاف أن «التحرير الأخير للمخربين - القتلة، من دون أي مقابل، يؤكّد مدى تدهور قوة الصمود القومي، وإسرائيل، عندما يكون «اليمين» في الحكم حصرا، ليست مستعدة لمواصلة النضال من أجل قيمها، وكل شيء فيها أنتي» حكومة الاتي، وفي المستوى المبدئي، فإن حكومة نتنياهو تذكر، حتى في خطابها، بحكومة أوسلو.

نشاط اليمين أثار اسمئزاز إسرائيليين

لقد بالغ اليمين الإسرائيلي في احتجاجاته ضد إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، لدرجة أنه أثار اسمئزاز بعض الإسرائيليين، وخاصة عائلات الجنود القتلى، فقد وضع نشطاء من اليمين عشرات اللافتات على قبور الجنود في مقبرة عسكرية في القدس الغربية. وكتبوا على هذه اللافتات، ذات الخلفية السوداء، وبخط أحمر، «عذرا أننا نسيناكم، وبالنسبة لنا - موتكم كان با طائل، [التوقيع] حكومة إسرائيل». وقالت تقارير صحافية إنه أتصف خلف هذا العمل منظمة مجهولة باسم «عذرا أننا نسينا»، وجاء في بيان عممته هذه الحركة على وسائل الإعلام أن «الحكومة نسبت ضحايا الإرهاب، واختارت أن تترر القتلة، ونحن نعلم أن وضع اللافتات هو عمل غايته زعزعة الجمهور وقد حقق هدفه، وتحريرهم مؤلم لنا جميعا، وتوجد عائلات تكلّي بيتنا». وقد عبر اهالي الجنود المدفونين في هذه المقبرة عن اسمئزازهم من هذا العمل. وقال والد جندي مدفون، إن «الاحتجاج يجب أن يبقى خارج المقابر العسكرية، التي هي في صلب الإجماع، وأراء الأهالي الثكلى السياسية مختلفة ومتنوعة، لكن جميعنا متحدون في الرأي على أن هذا المكان مقدس، ومنوع السماح بموطئ قدم هنا لمن يريد التعبير عن احتجاج أو القيام باستمرارات، وقد تجاوز واضعو اللافتات كافة الحدود، وإذا كنت تريد أن تتظاهر، فاهب وتظاهر أمام مكاتب الوزراء، لكن يحظر عليك المجيء إلى المقبرة العسكرية. هذا تأويل، ويجب أن يبقى تأويل».

وأضاف «أنا أؤيد العملية السياسية، ومن الجهة الأخرى لا أكون مرتاحا عندما يطلقون سراح مخربين. لكن هذا قرار اتخذته الحكومة».

كذلك ندد إيلي بن شيم، رئيس منظمة «يد لابني» التي تعنى بتخليد ذكرى الجنود القتلى، بوضع اللافتات في المقبرة العسكرية، وقال إن «هذا عمل جان، ومس بذكرى القتلى وتمسيت بقبورهم»، وأضاف أنه توجه إلى العنش العام للشرطة الإسرائيلية، يوحنان دانينو، وطلب فتح تحقيق ضد المبادرين لهذا العمل. كذلك طالبت حركة «السلام الآن» المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، بفتح تحقيق.

نتنياهو هو المستفيد الأول من حملة التحريض

دار سجال داخل الحكومة الإسرائيلية، عشية إطلاق سراح الأسرى، بين نتنياهو والوزراء المقربين منه، مثل وزير الداخلية جدعون ساعر، وبين وزراء من حزبه، الليكود، ووزراء من حزب «البيت اليهودي»، الذي أعلن رئيسه نفتالي بينيت أنه «يجب قتل المخربين وليس تخريبهم». ووصل هذا السجال إلى حد قال فيه ساعر لبيئيت إنه إذا كان يعارض بهذه الشدة قرار الحكومة بإطلاق سراح الأسرى فإن عليه أن يستقيل، لكن بينيت لم يستقيل ومرت «أزمة» الائتلاف بسلام.

لكن المستفيد الأول من كل هذا السجال هو نتنياهو نفسه، ورغم أنه مشغل في قضايا «مصيرية» بالنسبة لإسرائيل، كما يصرح باستمرار، مثل قضية النووي الإيراني ومواجهة عزلة إسرائيل في العالم واستقرار تنظيمات الجهاد العالمي عند حدود إسرائيل وقصف غزة ومواجهة ضغوط أميركية، إلا أنه صرح أن القرار بإطلاق سراح الأسرى السنة والعشرين كان من أصعب القرارات التي اتخذها كرئيس للحكومة».

إلا أنه في مقابل «هذا القرار الصعب»، أعلن نتنياهو عن توسيع الاستيطان بشكل كبير، وأفادت صحيفة «هآرتس» أنه في موازاة إطلاق سراح الأسرى، يعمل نتنياهو على دفع مخططات لبناء نحو خمسة آلاف وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبذلك يكون نتنياهو قد أرضى الغرب، الذي يسمى في إسرائيل بـ«المجتمع الدولي»، بإطلاق سراح الأسرى، وأرضى اليمين في إسرائيل، وبضمن ذلك جهات واسعة داخل حزب الليكود، بتوسيع الاستيطان. وبعد انتهاء مدة التسعة شهور المخصصة للمفاوضات، والتي سيتم خلالها الإفراج عن دفتعين آخرين من الأسرى، من المتوقع أن يتم الإعلان عن فشل المفاوضات، كما تشير كافة التوقعات والتقارير، لكن نتنياهو سيعان أنه قدم تنازلات كبيرة للفلسطينيين تتمثل في إطلاق سراح ١٠٤ أسرى قدامى، وبانتهاء مدة التسعة الشهور، ستكون ولاية نتنياهو قريبة من منتصفها، لكن ائتلافه سيكون متماسكا وقويا ومستقرا.

متابعات

سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية، يوم الخميس الماضي، بنشر جزء آخر من الإفادات التي أدلى بها مسؤولون إسرائيليون أمام «لجنة أغرانات»، التي حققت في إخفاقات حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣، وقدمت تقريرها في مطلع نيسان العام ١٩٧٤. وأظهرت هذه الإفادات حجم توتر العلاقة بين وزير الدفاع في حينه، موشيه دايان، وبين رئيس هيئة أركان الجيش، دافيد إلعازار، فقد كرر دايان اقتباس أقوال إلعازار لكي يثبت أن تقديرات الأخير ضلته عشية الحرب.

واقبس دايان إلعازار أمام لجنة التحقيق الرسمية، برئاسة رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، شمعون أغرانات، قائلاً إن «حقيقة أننا تورطنا على عدم تجنيد [قوات] الاحتياط نابعة من أننا نؤمن بقدرت قوات سلاح الجو على صد هجوم في إحدى الجبهتين».

وقال دايان إنه زار مقر قيادة الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي، برفقة إلعازار، قبل أسبوعين من نشوب الحرب. وقدر قائد هذه الجبهة، اللواء إسحق حوفي، أمامهما أنه قد تنشب حرب من دون أي إنذار مسبق. وأضاف دايان أنه طلب تعقيبا من إلعازار على أقوال حوفي، وأن رأى رئيس أركان الجيش كان مختلفا. إذ قال «إنني لا أنفي ذلك، لأن هذا محتمل من الناحية التقنية. وأنا أقول أن هذا لن يحدث بنسبة ٩٩٪». وأضاف دايان أن تقديرات إلعازار كانت أن حجم القوات الإسرائيلية في الجولان كبير، وأن إلعازار لم يوافق على موقفه بتعزيزها. وتابع دايان، أمام «لجنة أغرانات»، أنه على الرغم من الخلافات في الآراء، إلا أنه وافق في نهاية الأمر على التقديرات السائدة في الجيش بأن الحرب غير متوقعة، ومن بين أسباب ذلك أنه اعتقد أن سورية لن تهاجم وحدها إسرائيل. وأضاف أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية واجهت صعوبة، عشية الحرب، في توفير إنذار بشأن نشوب حرب قريبة، رغم أنه كان هناك عدد من المعلومات الاستخباراتية التي شككت في أن أداء الجيشين السوري والمصري

ليس عاديا، لكن رغم ذلك كانت التقديرات في جهاز الأمن الإسرائيلي أن الحديث يدور عن مناورات عسكرية.

وفقا لدايان، فإنه في الخامس من تشرين الأول، أي قبل نشوب الحرب بيوم واحد، وبعد تلقيه أحد الإنذارات، قدر أن الحرب ستبدأ بهجوم صاروخي عربي، وحاول أن يوضح أمام «لجنة أغرانات» سبب الخطأ الذي ارتكبه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان»)، إيلي زاغيرا. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي إن «مصيبتي كانت أن رئيس أمان كان محقا إبان مصر وسورية لن تشنا حربا بعد سنوات قليلة من حرب حزيران العام ١٩٦٧، حتى هذه الحرب.

وهو كان على حق في جميع هذه التقديرات التي تشددت فيها فعلا». وتطرق دايان إلى «المنظور» العسكري الذي توقعت فيه تقييمات «أمان». وقال إنه خلال اجتماعات هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي «لم أسمع أبدا تقديرا آخر يختلف مع تقدير رئيس أمان. ولم يضع الجيش مقولة مختلفة عن مقولة رئيس أمان بأن الحرب غير متوقعة، وفي جميع الأحوال ليس حربا كهذه... وفي جلسات هيئة الأركان التي شاركت فيها، وعبروا خلالها عن رأيهم بهذا الخصوص، كانوا جميعا جسما واحدا. وأنا، ليست لدي مصادر استخباراتية خاصة، والهيئة الأخرى، هي الموساد. وكان تقدير الموساد أنه لا يتوقع نشوب حرب شاملة».

وادعى دايان في إفادته أنه «يقول كل هذا كي يوضح أنه اختلف مع رأيهم في مسألة وجهة مصر وسورية، وما إذا كانتا متجهتين نحو حرب أو سلام. وقد قلت إنها متجهة نحو الحرب، وفيما يتعلق بالإنداز المبكر، قال دايان «لم أفكر في أننا لن نعلم بانهم يتجهون نحو حرب بوجود الوسيلة [الرقابة شطبت طبيعة الوسيلة ويرجح أنها وسيلة تنصت] التي بحوزتنا. هذا أمر لم أفكر فيه إطلاقا». وأضاف أنه اعتقد في شهر نيسان العام ١٩٧٣ «مصر وسورية سوف تستانفان الحرب سدنا... ولم تكن متاكدا من التاريخ» التي تنشب الحرب فيه.

رئيس إلعازار

وثائق إسرائيلية جديدة حول حرب أكتوبر ١٩٧٣

رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي كان متأكدا بنسبة ٩٩٪ أن الحرب لن تنشب!

«رئيس أمان رفض

تفعيل الوسائل الخاصة»

انشغل أعضاء «لجنة أغرانات» كثيرا في موضوع «الوسائل الخاصة» التي لم يتم فتحها. أي تعجيلها، من أجل زيادة جمع المعلومات الاستخباراتية، عشية حرب أكتوبر. وحمل رئيس دائرة جمع المعلومات في «أمان» في حينه، مناحيم ديغلي، مسؤولية عدم فتح «الوسائل الخاصة» إلى رئيس «أمان»، وقال إنه طلب من زاغيرا عدة مرات فتح هذه «الوسائل»، لكن زاغيرا رفض ومن دون تفسير رفضه.

وقال ديغلي، الذي كان قبل ذلك قائد وحدة كوماندوس النخبة «سرية هيئة الأركان العامة»، إنه قبل نشوب الحرب بيوم واحد فقط، سمح له، لأول مرة، باستخدام تلك «الوسائل». وأضاف أنه «ببساطة كانت لدينا هنا قدرات لم نستخدمها، رغم أننا احتفظنا بها لمثل هذه الحالات. وكان واضحا لنا، في قسم جمع المعلومات، أنه تعين فتحها، وأن هذا هو الوقت المناسب لفتحها. وكنا نعي ذلك تماما. ليس لأننا قلنا إنه سننشب حرب، وليس لأننا كنا نكديأ أكثر».

وأبلغ ديغلي «لجنة أغرانات» بأن المسؤولين في دائرة الأبحاث في «أمان» كانوا يعلمون، قبل الحرب بفترة، أن السوريين نشروا قوات في هضبة الجولان بحجم لا مثيل له منذ حرب حزيران العام ١٩٦٧. ورأى أن هذا الأمر كان يجب أن يلزمه بتفعيل «الوسائل الخاصة» التي كانت بحوزتهم من أجل محاولة فهم صورة الوضع بشكل أفضل. وقال ديغلي إنه في الأول من تشرين الأول ١٩٧٣، صدرت أوامر إلى أفراد وحدات جمع المعلومات الاستخباراتية على أشكالها في «أمان»، بأن ينتهوا إلى المناورة التي ينفذها الجيش المصري، من أجل محاولة استشراف التطورات التي قد تحدث خلال المناورة، والتي قد تقود إلى وضع يتطلب فيه الجيش

إلعازار



انفجار سيارة في مدينة أشكلون (عسقلان) في إطار حرب العصابات في نهاية الأسبوع الماضي.

أعلن قائد قسم التحقيقات والمباحث في الشرطة الإسرائيلية، ميني يتسحاقي، خلال اجتماع للجنة الداخلية التابعة للكنيست، يوم الأربعاء الماضي، أن الشرطة نجحت في قطع «براعم علاقات» بين المنظمات الإجرامية والحكم المحلي. وجاءت أقوال ضابط الشرطة ردا على سؤال وجهته رئيسة تلك اللجنة البرلمانية، عضو الكنيست ميري ريفغ، حول ما إذا بدأت المنظمات الإجرامية في إقامة علاقات مع الحكم المحلي والتأثير على عالم العقارات والعطاءات التي تنتشرها السلطات المحلية.

وكشف عن قائمة المنظمات، أو العائلات، التي تنتمي إلى هذه المنظمات، وتبين أن هذه العائلات التي تتربع على قمة الإجرام المنظم في إسرائيل قد تغيرت عما كانت عليه قبل عدة سنوات. وتناول البحث في لجنة الداخلية قدرة الشرطة على محاربة المنظمات الإجرامية. وناقشت اللجنة هذا الموضوع على خلفية تصاعد حرب العصابات، ومقتل عدد من أفرادها، بواسطة إطلاق النار عليهم وتفجير سياراتهم، في مناطق عامة، وفي حالات معينة قربروضات أطفال، كما حدث قبل أسبوعين تقريبا، الأمر الذي يشكل خطرا داهما على حياة المواطنين العاديين.

وأشار الضابط يتسحاقي إلى أن معظم نشاط المنظمات الإجرامية يجري في الخفاء، وأن الحديث يدور في غالب الأحيان عن مجموعات إجرامية، وليس منظمات هربية. ووفقا لیتسحاقي فإن الشرطة جمعت عشرات آلاف التفاصيل، ورسمت من خلالها صورة تمكن من إحباط محاولات قتل في إطار حروب المنظمات الإجرامية ضد بعضها البعض.

ورغم حروب العصابات التي شهدتها شوارع إسرائيلية، مؤخرا، إلا أن يتسحاقي شدد على أن الإحصائيات تدل على انخفاض عدد أحداث كهذه. لكنه قال إنه لا يمكن إحباط ١٠٠٪ من هذه الأحداث، وأن الشرطة تفضل أحيانا محاربة عصابات السطو على المسمين على محاربة المنظمات الإجرامية. وأضاف أن معظم الأعضاء في المنظمات الإجرامية، حوالي ٣٠٠ مجرم، موجودون في السجن وقسم منهم موجود خارج البلاد. وقال إن الشرطة تعمل أيضا ضد القوة الاقتصادية لهذه المنظمات وتصادر أموالا كثيرة. وأشار إلى أن هذه المنظمات تحاول تبييض أموال بواسطة أعمال تجارية شرعية.

وتطرق يتسحاقي، ردا على سؤال لرليفغ وعضو الكنيست مسعود غنايم، إلى التعاون بين المنظمات الإجرامية اليهودية والعربية داخل إسرائيل، وإلى قضية السلاح المنتشر بين المواطنين العرب. وقال إن هناك تعاونا، وإن مصدر أنه تم تشكيل وحدة خاصة لتشخيص العصابات الناسفة ومصادرها. كذلك أقامت الشرطة وحدة «اللاهاف»، وتضم ألف شرطي، ومهمتها محاربة المنظمات الإجرامية. وقال كوكوبي، وهو ضابط المخابرات في وحدة «اللاهاف»، إن الوحدة تزرر رسالة واضحة إلى المنظمات الإجرامية، لكنه اعترف بأن هذه الوحدة تعمل ضمن قيود يفرضها العدد القليل من الشرطيين والميزانية التي تم رصدها لهذه الوحدة.

قائمة المنظمات الإجرامية الكبرى

رسمت الشرطة الإسرائيلية خارطة المنظمات الإجرامية، وضعت قائمة شملت عشر منظمات، يشبته بأنها المنظمات الإجرامية الكبرى في إسرائيل. وهذه ليست المرة الأولى التي تنتشر فيها الشرطة قائمة كهذه. فقد نشرت في الماضي قوائم كهذه، وكان أشهرها تلك التي نشرتها صحيفة «هارتس» في العام ١٩٧٧، وشملت ١١ منظمة إجرامية، وأثارت ضجة كبيرة في حينه. وتشمل هذه القوائم أسماء أشخاص، يشبته بانهم يتزعمون منظمات إجرامية، وجمعوا أموالا طائلة بواسطة ارتكاب مخالفات جنائية، وتقول الشرطة إنها تسعى إلى محاكمتهم بمخالفة إخفاء أربابهم عن سلطات القضاء.

ودرجت الشرطة قائمة المنظمات الإجرامية العشر، التي تم كشفها الأسبوع الماضي، وفقا لحجم هذه المنظمات.

احتلت المرتبة الأولى في هذه القائمة عصابة عمير مولنر، الذي أصبح اليوم الهدف رقم ١ للشرطة الإسرائيلية. ومولنر (٤١ عاما) هو من مواليد مدينة رامات غان، وانضم إلى عصابة رامات عميدار، التي كان يرأسها الأخوان يوسي ورائي هراري. وبعد أن تسرح من الخدمة العسكرية الإلزامية، عاد إلى صفوف هذه العصابة وشارك في حريها الدموية مع «عصابة» بربديس كانس». وكان مولنر مشتبها بقتل عدد من أفراد هذه العصابة. وبعد سنوات ازدادت قوته، من خلال حرب العصابات، حتى أصبح أحد رؤساء «عصابة رامات عميدار». وسافر في عام ١٩٩٨ إلى جنوب إفريقيا، حيث تم وصفه بأنه زعيم المنظمة الإجرامية الإسرائيلية هناك. وبعد ثلاث سنوات سافر إلى المكسيك، وهناك أيضا تم وصفه بأنه زعيم المنظمة الإجرامية الإسرائيلية. وعاد مولنر إلى إسرائيل، في العام ٢٠٠٤، وبدأ يؤسس موقعه ومكانته فيها. ويعتبر مولنر خبيرا في إعداد العصابات الناسفة، وتنسب الشرطة له تنفيذ عدد من جرائم القتل في العالم السفلي، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى أدلة تسمح بتقديم ألائح اتهام ضد.

وقروض السوق السوداء.

المرتبة الخامسة، عصابة الأخوين موصلي: يتزعمها يوسي (٣٨ عاما) وإيلي (٤٠ عاما) موصلي، من ضاحية شخفونات هتيكنا، في جنوب تل أبيب، واحتلا مكان ملك السوق السوداء، بيني رافيزرادا، بعد سجنه وانتهيار ما يسمى «البنك للتجارة» في العام ٢٠٠٢. ويسيطر الإخوان موصلي على جزء كبير من سوق القروض السوداء. ووسعا نشاطهما ليشمل صرف الشيكات والأتاوة والمقارمات وتجارة السلاح. وتنسب الشرطة لهما السيطرة على لاعبين من فريق كرة القدم بني يهودا» بواسطة قروض. ويقبع يوسين في السجن منذ العام ٢٠٠٧، لكن الشرطة تؤكد أنه يسيطر على عصابته من السجن.

المرتبة السادسة، عصابة الأخوين زاغوري: يتزعمها حجابي (٣٨ عاما) ويانيف (٣٥ زاغوري، وتنشط في منطقة بئر السبع والنقب. ويتركز النشاط الإجرامي لهذه العصابة في مجال المقارمات وقروض السوق السوداء، وخاصة في مجال إعطاء قروض لمقارمين في سفن سياحية. وتنسب الشرطة للأخوين زاغوري تنفيذ سلسلة جرائم قتل، لكن لا تتوفر أدلة لمحاكمتهم. ويتواجد الإخوان زاغوري في السجن حاليا، بعد إدانتهم بمخالفات تتعلق بالابتزاز والتهديد.

المرتبة السابعة، عصابة الأخوين ماغيديش: يتزعمها دافيد (٣٩ عاما) ويانير (٣٧ عاما) ماغيديش. وهما نشأ في عصابة أبرجيل أيضا. وكان دافيد سائق إسحق أبرجيل وحارسه الشخصي. وعمل الأخوان ماغيديش كفرع لعصابة أبرجيل في جنوب إسرائيل، وبعد ذلك أصبحا عصابة مستقلة. وتعمل هذه العصابة في مجال المقارمات وجباية الديون وقروض السوق السوداء والأتاوة. ويعتبر دومراني العدو الأكبر لهذه العصابة. ووفقا للشرطة فإن الأخوين ماغيديش يقفان وراء عدة محاولات لتصفية دومراني.

المرتبة الثامنة، عصابة ميخائيل مور: أقام مور عصابته في مدينة نهاريا ومنطقة شمال إسرائيل. وبدأت هذه العصابة نشاطها الإجرامي في مجال جباية الديون والأتاوة والمتاجرة بالمخدرات والسلاح. ووفقا للشبهات فإن رجال مور التقوا قنابل على أفراد شرطة وعلى مركز الشرطة في نهاريا. وفي أعقاب ذلك عمل عدد من أفراد الشرطة، في العام ٢٠٠٦، على الانتقام من مور، وتمت محاكمتهم في إطار قضية «الشرطيون المنكسرين» التي أثارت ضجة في إسرائيل. وتم إطلاق سراح مور من السجن قبل عامين وانتقل إلى جنوب إفريقيا. وتقول الشرطة إن مور ما زال يسيطر على عصابته.

المرتبة التاسعة، عصابة جاروشي وكراجه والحريزي: هذه ثلاث عصابات عربية قوية. وتنشط عصابة جاروشي في منطقة مدينتي الرملة واللد، بينما تنشط عصابة كراجه في منطقتي شرق نتانيا والمثلث، فيما تنشط عصابة الحريزي في

حوض البحر الأحمر والخليج العربي

من هامش إستراتيجي إلى جبهة مركزية جديدة تهدد إسرائيل!



تعريف

يتناول هذا المقال، الذي شارك في كتابته كل من البروفسور أرنون سوفير (الخبير الإسرائيلي المعروف في شؤون الجغرافيا والديمغرافيا وعلوم البيئة والمياه) و.د. أنطون بروكوفسكي (زميل بحث في كلية حايكين للشؤون الجيو-استراتيجية في جامعة حيفا)، التهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة حوض البحر الاحمر والخليج العربي (أو الفارسي بحسب اصطلاح الكاتبين)، ويبيّن المقال، الذي ظهر في العدد الأخير من مجلة «معاخوت» الفصلية الصادرة عن منشورات وزارة الدفاع الإسرائيلية، عبر شرح وتناول مسهبين لكم كبير من المعطيات والوقائع المدعومة بالخرائط، كيف أخذت هذه المنطقة، ولا سيما البحر الأحمر، تتحول من مناطق هامش نائية، بالنسبة إلى إسرائيل، إلى ما يصفه الكاتبان بـ «جبهة جديدة، حافلة بالتحديات والتهديدات» على دولة إسرائيل، وذلك في ضوء ازدياد الأهمية الاقتصادية والجيو- سياسية لهاتين المنطقتين الاستراتيجيتين، اللتين تشكلان همزة وصل بين القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأوروبا، وما يدور فيهما من صراعات مصالح وحروب باردة بين قوى إقليمية وقوى عظمى عالمية.

جغرافيا المنطقة

تشكل مناطق تماس البحر الأحمر مع قارة إفريقيا من الغرب، ومع شبه الجزيرة العربية من الشرق- حتى الخليج «الفارسي»- جزءاً مهماً من الشرق الأوسط. وتقع في حوض البحر الأحمر تسع دول وهي: شمال السودان وجنوب السودان، مصر، إسرائيل، الأردن، اليمن، إريتريا، جيبوتي والمملكة العربية السعودية، فيما تقع على شواطئ الخليج «الفارسي» ثماني دول هي: إيران، العراق، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وتحتوي المنطقة الواقعة بين السواحل الغربية والسواحل الشرقية للبحر الأحمر، على الكثير من سمات وخصائص الشرق الأوسط، أما منطقة الخليج فتعتبر الظروف المناخية فيها غير مريحة، إذ يدور الحديث على مناخ صحراوي داخل البلدان الواقعة على سواحل الخليج، ومناخ حار ورطب جداً على سواحلها. غير أن هذه المنطقة تحتوي على موارد النفط الضخمة، والتي ولدت اهتماماً كبيراً من جانب القوى العظمى ورجال الأعمال والشركات التجارية بالمنطقة ذاتها، وقلبت الكثير من المعادلات والموازن العالمية، وعلى الرغم من الثراء الطائل فإن هذه المنطقة حافلة أيضاً بالنزاعات، القومية والعرقية والطائفية والطبقية وغيرها، فضلاً عن صراع المصالح العالمية، الاقتصادية والجيو- سياسية، والتي تفضي مجتمعة إلى جعل المنطقة بأكملها منطقة غير مستقرة بصورة عامة. إلى ذلك، فإن موقع المنطقة الجغرافي، كمفتزق طرق، يساهم بدوره في تأجيج التوترات وانعدام الاستقرار.

من جهة أخرى، فإن العديد من دول المنطقة قادر على إطعام سكانها بقواها الذاتية، ويحتل الكثير منها الأماكن الأولى في الترتب العالمي لـ «الدول الفاشلة» التي تعاني من غياب وانهيار الحكم المركزي، مثل الصومال واليمن والسودان والعراق وأثيوبيا وإريتريا. لذلك فقد تحولت هذه الدول إلى فريسة سهلة للمجموعات الإرهابية، ومن ضمنها منظمة «القاعدة».

إن فشل وسقوط هذه الدول من شأنه أن يؤثر على الدول المجاورة، القريبة منها والبعيدة، وإسرائيل من ضمنها. وهناك عاملان مركزيان يساعدان في بقاء دول هذه المنطقة، أولهما النفط والاستثمارات في البنى التحتية والمنشآت المرتبطة باستخراجه وضخه (مثل الأنابيب والموانئ والصناعات البترو كيميائية)، والثاني كون المنطقة تشكل طريق مواصلات رئيساً يربط المحيط الهندي والبحر ابيض المتوسط والمحيط الأطلسي. ولعل هذين العاملين هما السبب الذي جعل القوى العظمى ترى في هذه المنطقة، في الماضي والحاضر، كنزاً جيو- استراتيجياً من الدرجة الأولى.

النفط والجغرافيا السياسية

تحتوي الدول الواقعة على سواحل «الخليج الفارسي» على أضخم احتياطي لموارد النفط في العالم. بالإضافة إلى ذلك فقد اكتشفت فيها أيضاً، حقول ضخمة وواسعة من الغاز الطبيعي. غير أن نقل النفط عن طريق البحر ينطوي على إشكالية، وذلك لأن الممر البحري الذي يربط بين الدول المنتجة للنفط وبين زبائنها في أوروبا وآسيا وما وراء المحيط الأطلسي، يمر عبر أربعة مضائق ضيقة جداً (هرمز، باب المندب، مضائق تيران وقناة السويس)، وبالتالي فإن أي تهديد بإغلاق أحد هذه المضائق يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، وإلى أزمة اقتصادية عالمية، يمكن أن تصحبها أيضاً أزمات سياسية وعسكرية. وقد حدثت في الماضي عدة أزمات من هذا القبيل، إحداهما عقب إغلاق قناة السويس في أثناء حرب العام ١٩٦٧، والتشوششات التي حدثت أحياناً في حركة ناقلات النفط في مضيق هرمز إبان الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)، وتهدد إيران حالياً بإغلاق مضيق هرمز، الذي يُعبر عبره ربع إجمالي النفط العالمي، إذا ما تعرضت منشآتها النووية إلى أي هجوم عسكري من جانب دول الغرب، ويؤدي أي تهديد من هذا القبيل على الفور إلى تقلبات حادة في أسواق المال (البورصات) العالمية.

وكانت المخاوف من تشويش ضخ النفط قد أدت إلى إنشاء شبكة أنابيب نفط تبدو جنوبية في الظاهر، وذلك كبدائل لتأمين استمرار تدفق النفط إذا ما جرى إغلاق المضائق المذكورة لأي سبب كان، ومن هنا تكمن الأهمية الاستراتيجية لشبكة الأنابيب، والتي تُبرز من خلال تخصص مسار المتكررة في الشرق الأوسط إلى الانتفاف على ممرى قناة السويس ومضيق هرمز، العلة الوثيقة غير القابلة للانقسام، بين البحر الأحمر ومنطقة الخليج. وتعتبر الأنابيب وسيلة ناجعة جداً لنقل النفط والغاز طالما أنها لا تشكل هدفاً لهجمات المنظمات الإرهابية، وهناك العديد من الأمثلة التي حدثت في الفترة الأخيرة، ومنها نسف أنبوب النفط في حمص (سورية)، وعمليات التخريب المتكررة التي يتعرض لها لسائل نقل الغاز الطبيعي المصري الذي يمر عبر شبه جزيرة سيناء إلى كل من إسرائيل والأردن، والهجمات المتكررة على أنبوب نقل النفط الاستراتيجي في العراق، وينذر كل ذلك بما يمكن أن يحدث لشبكة أنابيب تمتد آلاف الكيلومترات في سائر دول المنطقة.

مفتزق الشرق الأوسط

لا وجود لمكان آخر في العالم تلتقي فيه ثلاث قارات في نقطة واحدة، عدا عن الشرق الأوسط. كما لا يوجد مكان آخر في العالم يلتقي فيه المحيطان الهندي والأطلسي سوى في هذه المنطقة ذاتها (الشرق الأوسط) وذلك بواسطة قناة السويس ومضيق باب المندب في البحر الأحمر، كذلك يوجد في الشرق الأوسط الممر الحر بين المحيط الهندي ومنطقة الخليج «الفارسي» وذلك عبر مضيق هرمز. وعليه فإن أربعة من أهم المضائق الجيو- استراتيجية في العالم موجودة في المنطقة أو على مقربة منها، وقد أدركت مختلف الإمبراطوريات والحضارات التي قامت على امتداد التاريخ منذ القدم، أهمية البحر الأحمر «والخليج الفارسي» وعملت على استغلال هذه الأهمية، وحاولت دائماً بسط سيطرتها على النقاط والمحاور الاستراتيجية لهذا الممر البحري الطويل الواقع حول شبه الجزيرة العربية.

وقد وجدت الأهمية المرورية والاقتصادية والجيو سياسية للمنطقة - بما تحويه من مصادر للنفط وشبكات أنابيب وطرق نقل- تعبيراً لها في عشرات القواعد العسكرية للجيش والأسطول الحربي الأميركيين في المملكة السعودية والكويت والبحرين وقطر وغيرها من دول الخليج، والتي اتخذت وجهتها كافة (أي

القواعد الأميركية) نحو الممرين المائئين الاستراتيجيين المتمثلين في البحر الأحمر والخليج «الفارسي».

وتولي النظريات العسكرية الأميركية، منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي، أهمية غير عادية لمنطقة الخليج والبحر الأحمر، ولا يدور الحديث في هذا السياق فقط على الاستعداد لحرب تقليدية، وإنما يتناول أيضاً موضوع الحرب ضد الإرهاب العالمي، وفي السنوات الأخيرة ظاهرة القرصنة البحرية الأخذة في التهاقم قبالة سواحل منطقة القرن الإفريقي. والإرهاب والقرصنة ليسا جديدين في المنطقة، كما أن الحديث لا يدور على ظاهرة مصدرها الصومال فقط. فالعلاقة بين هذه الظاهرة وبين كل من اليمن والسودان جلية للعيان، وتتيح لقوى وجماعات متطرفة تهديد المنطقة برمتها، ويمكن التكهن في هذا السياق أيضاً بأن هناك علاقة بين أنشطة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي وبين الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، والتهديدات الموجهة إلى ممر قناة السويس وانعدام الاستقرار في سائر دول الخليج. وتشير خريطة أعمال القرصنة البحرية إلى اتساع متزايد لرقعة هذه الظاهرة، التي وصلت حتى جزر سيشل وشواطئ سلطنة عُمان في بحر العرب، ومن المحتمل أن تصل، إذا لم تتجج الجهود الدولية في مكافحتها، إلى جزر المالديف وشواطئ الهند، هذا فضلاً عن تغلغلها في البحر الأحمر، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد للاستقرار في السعودية والأردن والسودان ومصر، وشبه جزيرة سيناء الواقعة غرب البحر الأحمر. وتترتب على ظاهرة القرصنة انعكاسات مباشرة على دول المنطقة وعلى حركة التجارة العالمية، بل وعلى الأمن القومي للكثير من الدول. فضلاً ما كونها عاملاً يقوض استقرار أنظمة الحكم في المنطقة (كما في الصومال على سبيل المثال)، فإن لهذه الظاهرة ثمناً اقتصادياً باهظاً، إذ يتراوح تقدير الخسائر الناجمة عن أعمال القرصنة، في منطقة القرن الإفريقي ومياه البحر الأحمر، ما بين ٧ مليارات و ١٢ مليار دولار في السنة.

وبغية مكافحة الظاهرة، فقد نشأ للمرة الأولى في التاريخ الحديث تحالف مناهض لأعمال القرصنة البحرية، بقيادة الأسطول الأميركي الخامس. ويتيح هذا الائتلاف للولايات المتحدة حماية وتميّن حرية الملاحة البحرية في كامل المنطقة، وكذلك في مقابل إيران إذا ما قررت تشويش أو عرقلة المرور الحر للسفن في مضيق هرمز.

هناك تأثير إستراتيجي آخر للتواجد الأميركي في المنطقة، يمكن للولايات المتحدة بواسطته مراقبة ما يحدث في دول إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ففي حال تعرضها، أو تعرض حلفائها، لأي تهديد إرهابي، تستطيع الولايات المتحدة، بمساعدة الأذرع الطويلة لأسطولها البحري وسلاحها الجوي، التدخل في كامل المنطقة الضخمة الممتدة بين كينيا في الجنوب وحتى سورية في الشمال، ومن باكستان في الشرق وحتى مصر وليبيا والسودان في الغرب.

وعلی الرغم من التقديرات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستوجه جل اهتمامها، في العقد المقبل، نحو الصين، إلا أن من الصعب التكهن بأنها ستهمل المنطقة كلياً، ذلك لأنها (أي منطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط) تشكل نقطة التوقف بينها وبين الصين. إلى ذلك، تسعى الولايات المتحدة حالياً نحو بلورة سياسة جيو سياسية- عسكرية تمكّنها من الاحتفاظ بهيمنتها في المنطقة بأكملها، سواء في مقابل الصين أو في مقابل الهند، القوة الكبرى الثانية (بعد الصين) في آسيا والمنطقة.

الأهمية الجيو استراتيجية

للمنطقة بالنسبة لإسرائيل

حاول أعداء إسرائيل، منذ احتلالها لمنطقة «أم الرشراش» (إيلات)، حرمانها من المكتسب الاستراتيجي المتمثل في الملاحة الحرة في البحر الأحمر والمرور من هناك باتجاه المحيط الهندي و«الخليج الفارسي». وقد أدت محاولات مصر لتقييد حرية مرور السفن الإسرائيلية في مضائق تيران، إلى نشوب حربين واسعتين مع أعداءها- العدوان الثلاثي- في العام ١٩٥٦، وحرب حزيران (١٩٦٧). غير أن إسرائيل أغلقت، بعد الانتصار في حرب ١٩٥٦، ضمام حيفا، في نطاق اتفاقيات الهدنة، في حرية الملاحة الجوية (الطيران) فوق البحر الأحمر، إلا أنه جرى تصحيح

هذا الخطأ بعد حرب العام ١٩٦٧.

في أثناء حرب الاستنزاف، جرت في البحر الأحمر نشاطات إسرائيلية واسعة ومتنوعة، استمرت إلى ما بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وتشكل العملية العسكرية الإسرائيلية في مطار عنتيبه (في أوغندا في العام ١٩٧٦) مثلاً يبين أهمية الملاحة الجوية والبحرية الإسرائيلية للوصول إلى الشواطئ الغربية للبحر الأحمر، والتي تتيج لإسرائيل أيضاً الوصول إلى داخل قارة إفريقيا لأغراض مدنية وعسكرية على حد سواء. وقد ضمنّت معاهدة السلام المبرمة مع مصر، حق إسرائيل في حرية الملاحة البحرية عبر مضائق تيران وباب المندب، وذلك بضمانات كفلتها الولايات المتحدة في نطاق معاهدة السلام.

صحيح أن إسرائيل، احتفظت في أعقاب انسحابها من سيناء، بشريط ساحلي طوله عشرة كيلومترات فقط، على امتداد البحر الأحمر، لكن ذلك كان كافياً لضمان جميع حقوق إسرائيل في البحر الأحمر. فهذه العشرة كيلومترات تشكل بوليصاً للتأمين الجيو استراتيجية التي تمكن إسرائيل من الوصول إلى مناطق وأنداع المحيط الهندي، ومنه إلى قارة إفريقيا وسائر دول آسيا الكبرى كالصين والهند واليابان إضافة إلى أستراليا ونيوزلندا.

وتشكل قضية ضبط سفينة «كارين إي» في العام ٢٠٠٢ (كانت تنقل شحنة أسلحة إيرانية إلى الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية) مثلاً على بقاء منطقة البحر الأحمر مطروحة على الأجندة الأمنية لإسرائيل، وتحولها من منطقة هامشية إلى منطقة تقف في مركز الجهد والرؤية الأمنيين للدولة الإسرائيلية. فالتواجد البحري والجوي لإسرائيل في البحر الأحمر بات أمراً حيوياً في الوقت الحالي، ولعل خير دليل على ذلك، ما قامت وتتقوم به إسرائيل من جهود ناجحة في إحباط عمليات تهريب أسلحة من السودان إلى قطاع غزة عبر البحر الأحمر، وفقاً لما تحدثت عنه العديد من التقارير والمصادر الأجنبية.

وفيما يتعلق بمستقبل التواجد الإسرائيلي في المنطقة، يمكن القول استناداً إلى تقارير حديثة، إن هذا المستقبل يجب أن يثير قلق خصوم وأعداء إسرائيل، فالنواصت الإسرائيلية تجوب البحر الأحمر ومياه الخليج «الفارسي»، وهي مزودة - وفقاً لمصادر أجنبية- بصواريخ يتراوح مداها ما بين ١٢٠٠ كم و ١٥٠٠ كم، وتوجه هذه التحركات رسالة تؤكد تواجـد إسرائيل الدائم في هذه الساحة، وأنها قادرة - بواسطة غوصاتها وقطعها البحرية- على توجيه ضربة استباقية، وحتى ضربة ثانية وثالثة. وفي حالة الضرورة يمكن للذراع الطويلة للقواصات الإسرائيلية (من طراز «دولفين»، الألمانية الصنع) الوصول تقريبا إلى أية نقطة في الشرق الأوسط.

غير أن مصادر قلق وإزعاج إسرائيل في هذا الحيز، أو المنطقة، لا تكمن فقط في الشؤون العسكرية والنفطية، فمنذ قرابة العشرة أعوام، تواجه إسرائيل تحدي موجات الهجرة القادمة من إفريقيا والتي باتت تهدد وجودها المادي. ويأتي هؤلاء المهاجرون، خاصة من سواحل البحر الأحمر وحوض النيل، لأسباب تتعلق، كما أسلفنا، بالتغيرات المناخية، والزيادة السكانية الطبيعية المرتفعة، وتغشي الفقر والبطالة وقوضي الحكم في العديد من الدول الإفريقية، ولإدراكهم أيضاً أن حياتهم يمكن أن تكون أفضل في إسرائيل.

لذلك، وبغية مواجهة ظاهرة الهجرة الجماعية وانعكاساتها المدمرة، تبرز أهمية المحافظة على التواجد الإسرائيلي ووسائل التأثير على ما يجري في المنطقة. فضلاً عن ذلك فقد طرحت ثورات ما يسمى بـ «الربيع العربي»، في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات جديدة أمام إسرائيل، ومن ضمن ذلك في حوض البحر الأحمر. وفي الوقت الذي تحولت فيه المنطقة، بالنسبة إلى إسرائيل، من هامش إلى مركز، فقد تحولت شبه جزيرة سيناء إلى منطقة جهورية بالنسبة للقاهرة، في ظل سيطرة مجموعات «إرهابية» إسلامية متطرفة على هذه المنطقة، وما تمثله من تهديد لحرية الملاحة البحرية في خليج إيلات (العقبة) إلى ذلك، هناك حركات إسلامية متطرفة باتت تسهّل على أجزاء واسعة من السودان واليمن والصومال، وهي تهدد أيضاً حرية الملاحة في البحر الأحمر، ناهيك عن كونها تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار في كل من الأردن والمملكة السعودية، وتعمل إيران من جهتها، في خضم كل ذلك، على إنكاء العنف وعدم الاستقرار، ولذلك فقد ازادت أكثر أهمية مصالح إسرائيل والولايات المتحدة في إريتريا.

وتتمتع هذه الدولة (إريتريا) بأهمية كبيرة جداً بحكم موقعها الإستراتيجي إذ تشكل مفتزق طرق في منطقة مضائق البحر الأحمر كما أنها تطل على كل من اليمن والصومال، وبالتالي يمكن لموانئها المهمة أن تخدم دول الغرب، أو على العكس، خصوم وأعداء هذه الدول، مثل إيران.

تلخيص

تفصل مياه البحر الأحمر و«الخليج الفارسي»، ظاهرياً، بين مناطق وكيانات برية كبرى وما تحتويه من مجموعات سكانية وعرقية ودينية وثقافية مختلفة. وقد اعتبر البحر الأحمر تقليدياً حداً فاصلاً بين المسلمين في اليمن والمسيحيين في أثيوبيا، وبين العرب في شبه الجزيرة العربية وبين الأفارقة في الغرب والجنوب، وبين الفارسيين في الشرق والشمال. غير أن هناك محاولات تسعى حالياً إلى رؤية هذه الأجسام المائية، وخاصة البحر الأحمر، كعامل يوحد بين الثقافات المختلفة، ولنشوء مكونات هوية مشتركة. ويمكن تفسير التاريخ من عدة زوايا متناقضة فيما بينها أحياناً، لكن الجغرافيا لا تقبل التاويل، فالمنطقة التي يتناولها هذا المقال هي الجسر الوحيد في العالم الذي يربط بين القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأوروبا.

ويتيح المنهج المعرفي والتبصر في الجغرافيا الإقليمية، الذي أتبع في المقال، النظر إلى مجمل الظواهر المادية والإنسانية لأية منطقة، كالمناخ ومسائل المواصلات والاقتصاد والمسائل الجيو سياسية، وهو دمج ضروري من أجل فهم الاتجاهات القائمة حالياً في الحيزات الجغرافية المختلفة. كما أنه يوفر الأدوات اللازمة لاستشراف المستقبل، وإن بصورة حذرة.

إن منطقة البحر الأحمر- بالإضافة إلى منطقة الخليج وكل ما بينهما- تحتوي حالياً على عدد كبير من الألقام، التي يمكن أن تنفجر وأن تؤدي إلى هزات وتقلبات اقتصادية وجيو سياسية في العالم بأسره، طالما لم تتم معالجتها، وفضلاً عن الوضع الجيو ديمغرافي والاقتصادي، الذي يولد قلقاً لا يستهان به، فقد أضيف في الأونة الأخيرة إعلان جديان إلى الفيسيفساء الشائكة في هذه المنطقة.

العامل الأول يتمثل في انعدام الاستقرار الناجم عن ثورات «الربيع العربي»، وبالإضافة إلى الحرب الباردة المستمرة بين المملكة السعودية السنية، وبين إيران الشيعية، حول اليمينه في المنطقة والعالم العربي، فإن ثورات «الربيع العربي»، جعلت المنطقة أقل قابلية للتكهن والتوقعات مما كان عليه الوضع في السابق، وإذا ما أضفنا إلى كل ما ذكر القدرات النووية الأخذة في التراكم في المنطقة، فإن هذه المنطقة تغدو من أكثر المناطق القابلة للانفجار والتدهور في العالم. كذلك تدور في هذا الحيز ذاته حرب باردة بين جهات وأطراف جيو سياسية كثيرة، بينما يجري كل ذلك إلى جانب أزمات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية - ومن ضمن ذلك موجات هجرة واسعة- في معظم دول المنطقة. وقد تفحصنا، وسط هذه العملية الديناميكية، علاقة إسرائيل بالمنطقة، والتي تبرهن الأمثلة التي أوردناها آنفاً، على أنها (أي إسرائيل) تقع عميقاً في كل ما يشهده الحيز الممتد من جنوب إيلات وصولاً إلى المحيط الهندي والخليج العربي (الفارسي).

كما يلاحظ أن علاقة إسرائيل بهذه المنطقة الحافلة بالإشكاليات والتحديات، تزداد توطداً وتعمقاً، وذلك لأن مشاكل المنطقة وانعدام الاستقرار فيها، باتت تطرق أبواب إسرائيل.

إن تضافر مختلف العوامل المذكورة بحول البحر الأحمر «والخليج الفارسي» من هامش إستراتيجي بالنسبة إلى إسرائيل، إلى جبهة جديدة، مركزية وخطيرة عليها، وذلك في ضوء ما يدور في هذه المنطقة من إرهاب وتدخل إيراني وأعمال قرصنة بحرية، وعدم استقرار وهجرة جماعية، وسيطرة متنامية لمنظمات إرهابية إسلامية متطرفة على كامل الحيز، انطلاقاً من قواعدها في الصومال واليمن.

ويشكل ذلك بلا شك تحدياً جديداً ما زال حجمه الكامل حتى الآن غير واضح أو غير معروف بما فيه الكفاية.

نتائج الانتخابات الإسرائيلية المحلية:

الأحزاب ما زالت مسيطرة في المدن

* نسبة التصويت العامة لم تتجاوز ٥٠% وتجاوزت ٧٠% لدى العرب حيث تراجعت قوة الأحزاب كثيراً*



الفلسطينيون في إسرائيل؛ مشاركة بنسبة كبيرة في انتخابات السلطات المحلية.

على هذه النتائج، بادعاء أنه تم التلاعب فيها، فيما رفض سلام هذا الادعاء وأعلن أنه أصبح رئيس البلدية. وفيما يتعلق بعضوية المجلس البلدي، حصلت الجبهة على ٨ مقاعد وسلام على ٧ مقاعد والتجمع على مقعدين وقائمة «شباب التغيير» على مقعد واحد وقائمة الوحدة على مقعد واحد. وعلى سلام هو رجل أعمال من الناصرة، وبرز في الساحة السياسية المحلية بعد ترشحه ضمن قائمة الجبهة في انتخابات العام ١٩٩٣، وتولّى مناصب رفيعة في البلدية، خلال الدورات الثلاث الماضية، كنائب رئيس البلدية بصورة جزئية، ثم كنائب لرئيس البلدية، ثم قائم بأعمال رئيس البلدية خلال الدورة الماضية. ودبت خلافات بين قيادة الجبهة في الناصرة وسلام في السنوات الأخيرة، وتسربت هذه الخلافات إلى وسائل الإعلام العربية المحلية. وعلى ما يبدو فإن قيادة جبهة الناصرة رفضت ترشيح سلام لرئاسة البلدية، الأمر الذي دفع الأخير إلى الانشقاق عن الجبهة وخوض الانتخابات بشكل مستقل. وفي مدينة شاعمره فاز برئاسة البلدية المرشح أمين عنتاوي، الذي تقلب على المرشح الذي تدعمه الجبهة ورئيس البلدية السابق، ناهض خازم، وكان الفوز الرئيس، الواضح والوحيد، للجبهة هو مرشحها في قرية يافة الناصرة عمران كنانة. كذلك نجح رئيس بلدية سخنين مارن غنايم بالبقاء في منصبه، وفاز الشيخ خالد حمدان برئاسة بلدية أم الفحم.

بسبب الاتهامات الموجهة ضدّه، إلى جانب خوضهم معركة قضائية تتعلق بهذه التهم.

الانتخابات في السلطات المحلية العربية

تميزت انتخابات السلطات المحلية في المدن والقرى العربية، كما هي الحال في جميع المعارك الانتخابية السابقة، بارتفاع نسبة التصويت، والتي وصلت إلى أكثر من ٧٠% وفي عدد من البلديات تجاوزت ٩٠% أيضا. وأبرز معركة انتخابية جرت في مدينة الناصرة، أكبر مدينة عربية، حيث تمكن مرشح مستقل هو علي سلام من إطاحة رئيس البلدية رامز جرابسي من الجبهة التي تتولى إدارة البلدية منذ العام ١٩٧٥. وتنافس على رئاسة بلدية الناصرة كل من: رئيس بلدية الناصرة رامز جرابسي، عن قائمة الجبهة؛ المرشح المستقل علي سلام؛ عضو الكنيست حنين زعبي، عن حزب التجمع؛ ومرشحين آخرين من الحركة الإسلامية ولم يحصل سوى على بضع مئات من الأصوات فقط. بينما حصلت زعبي على ١١٪ من الأصوات فقط. وكانت قائمة الجبهة قد أعلنت غداً الانتخابات عن فوز مرشحها، جرابسي، برئاسة البلدية، لكن بعد ساعات قليلة أعلن خصمه سلام عن فوزه هو برئاسة البلدية. ووفقا للنتائج الرسمية فإن الفرق في الأصوات التي حصل عليها جرابسي وسلام هو ٢٢ صوتا فقط لصالح الأخير. لكن الجبهة أعلنت أنها ستستأنف

الحزب في القدس، موشيه ليئون، وفي مدينة العاد، تسورئيل كريسييل، من الوصول إلى رئاسة البلدية. وقد خسر كريسييل رئاسة بلدية العاد، وهي مدينة غالبية سكانها من الحريديم الشرقيين، الذين يعتبرون جمهور حزب شاس. لكن فاز برئاسة البلدية مرشح الحريديم الأشكناز، وفي مقابل ذلك نجح درعي في إيصال مرشح شاس إلى رئاسة البلدية في مدينة بيت شيمش.

حزب ميرتس يفوز بأكثر كتلة في بلدية تل أبيب

ورغم فوز رئيس بلدية تل أبيب، رون خولداني، بولاية أخرى، إلا أن قائمة حزب ميرتس أصبحت أكبر كتلة في المجلس البلدي. وأعلن رئيس هذه الكتلة، عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، أنه لن يكون عضوا في المجلس البلدي وإنما سيبقى في الكنيست. وأظهرت نتائج الانتخابات أن كتلة ميرتس ضاعفت قوتها في المجلس البلدي من ثلاثة إلى ستة أعضاء. وفي المقابل حصلت كتلة خولداني على خمسة أعضاء في المجلس البلدي. وحصل حزب الليكود على عضوين في المجلس. وخلافا للمعارك الانتخابية السابقة، فإنه في هذه الانتخابات لم يدخل أي مندوب عربي إلى المجلس البلدي.

وفي حيفا فاز رئيس البلدية، يونا ياهف، بولاية أخرى. وكانت مفاجأة هذه الانتخابات في مدينة بئر السبع، بعد أن حصل رئيس البلدية، روبيك دانيلوفيتش، على ٩٢٪ من الأصوات. وأشارت صحيفة «هارتس» إلى أنه في هذه الانتخابات فاز عدد كبير من المرشحين الجدد برئاسة سلطات محلية، علما أنه في المعارك الانتخابية السابقة، وكذلك وفقا لإبحاث أجريت في هذا الخصوص، فإن الميل لدى الجمهور هو انتخاب رؤساء بلديات لولاية أخرى.

إعادة انتخاب رؤساء بلديات

متهمين بقضايا فساد

اعتبر ثلاثة رؤساء سلطات محلية، فازوا بولاية أخرى في الانتخابات المحلية، أن الجمهور حكم ببراءتهم، بعد أن قدمت النيابة العامة لوائح اتهام ضدّهم بتهم فساد وتلقي رشى، في الأشهر الأخيرة، وعلى أثر ذلك أصدرت المحكمة العليا قرارات بإقصائهم عن مناصبهم، لكنها لم تمنعهم من الترشح لهذه الانتخابات، والمفقت أنه تم انتخاب رؤساء السلطات هؤلاء بأغلبية كبيرة من الأصوات. وهؤلاء الثلاثة هم رئيس بلدية بات يام، شلومي لحياني، ورئيس بلدية رامات هشارون، إسحق زوخغرغر، ورئيس بلدية تسيرت عيليت، شعمون غابسو.

ومن المتوقع أن يواجه هؤلاء الثلاثة التماسات تم تقديمها إلى المحكمة العليا وتطالب بإعادة إقصائهم عن مناصبهم

في القدس قد فشلت، خاصة وأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، امتنع عن دعم ليئون، وذكرت صحيفة «هارتس» في تقرير نشرته قبل الانتخابات، أن مؤيدي حزب الليكود في القدس منقسمون وأن الكثيرين منهم لن يصوتوا لمرشح الحزب ليكون وإنما لبركات.

وكان نتنياهو وليبرمان قد اتفقا قبل الانتخابات العامة الأخيرة، في نهاية العام الماضي، على خوض الانتخابات في قائمة مشتركة لحزبيهما باسم «الليكود - إسرائيل بيتنا»، لكن تعالت أصوات كثيرة في الليكود بعد هذه الانتخابات وطالبت بغض الشراكة بين الحزبين على ضوء أفكار ليبرمان التي وصفوها باليمينية المتطرفة، ويتخوف قياويون في الليكود، وبرزهم رئيس الكنيست السابق، رؤوفين ريفلين، من أن ليبرمان يخطط للسيطرة على الليكود وأن يصبح مرشح هذا الحزب لرئاسة الحكومة في انتخابات عامة مقبلة خلفا لنتنياهو، خاصة بعد إقصاء قياديين من «اليمن الليبرالي» في الليكود عن الساحة السياسية وبينهم الوزراء السابقون بيني بيغن ودان مريدور وميخائيل إيتان.

وقالت صحيفة «معاريف» إن ليبرمان هو «أكثر شخص يعاب في القدس» بعد الانتخابات، وأن الجميع يهاجمونه، وبينهم قيادة حملته الانتخابية وشركاؤه من حزب شاس، وكذلك بركات. وقال بركات إن «ليبرمان هو رجل غير مستقيم، وإنما متامر أراد أن يجعلني دمية ولم ينجح».

وكشف بركات أنه «كان بإمكانني تنفيذ صفقة مع ليبرمان وتعيين فلاديمير شكلاز (المقرب من ليبرمان) في منصب مدير عام الشركة لتطوير شرقي القدس، كما طلب ليبرمان نفسه، وعندها كنت سأحصل على تأييد جارف، لكنني رفضت، وخطرت ودفعت ثمنا ليس سهلا».

ولم يهاجم بركات وحده ليبرمان، وإنما هاجم هذا الأخير أشخاص من حملته الانتخابية ومن حزب «الليكود - إسرائيل بيتنا»، ونقل «معاريف» عن هؤلاء الأشخاص قولهم إن «ليبرمان خدع الجميع، ولم ينجح في تحقيق ما تعد به (فوز ليكود برئاسة البلدية)، وهو لم يجذب مؤيدي الليكود، ولا حتى الروس الذين وعد بتجنيدهم في الانتخابات. وقد صوت جميع مؤيدي إسرائيل بيتنا لصالح نير بركات وقائمته. وكان لإسرائيل بيتنا عنوان في المجلس البلدي، لأن تم حوذه هو القائمة، والتحالف بين الليكود وإسرائيل بيتنا الأصح يتجاوز نسبة الحسم بمعوية الآن».

كذلك اتهم درعي شريكه ليبرمان بالفشل في إسقاط بركات وإنجاح ليئون، وقال درعي إن «حزب شاس فعل كل ما في استطاعته وأحضر ٣٥ ألف ناخب إلى صناديق الاقتراع، وأصواتهم كلها ذهبت لصالح ليئون، بينما الليكود - إسرائيل بيتنا في القدس فشل بشكل مطلق».

رغم ذلك فإن جهات في شاس جعلت درعي مسؤولاً فشل مرشحي

أشارت أغلبية التحليلات الإسرائيلية إلى أن نتائج انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل، التي جرت يوم الثلاثاء الفائت، دلت على أن الأحزاب الكبرى تسيطر في المدن. فقد تبين أن حزبي الليكود والعمل لا يزالان القوة الأساسية في السلطات المحلية، فيما حزب «إسرائيل بيتنا» لم يتمكن من تحقيق نجاحات، لكن أصبح للحزبين الجديدين، «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، موطئ قدم في السلطات المحلية. كذلك فإن حزب شاس حقق نجاحات في هذه الانتخابات، باستثناء الأماكن التي تدخل فيها بشكل شخصي رئيس الحزب، أرييه درعي، حيث مني الحزب بهزائم.

وينطبق هذا المشهد الحزبي على السلطات المحلية اليهودية، ولا ينطبق على السلطات المحلية العربية، التي سجلت تراجعا للأحزاب العربية في هذه الانتخابات، بينما استطع نجم مرشحي الحماثل والمرشحين المستقلين.

وقالت صحيفة «يديעות أحرונوت» إن قوة حزب الليكود ارتفعت في هذه الانتخابات، على الرغم من خسارته أهم معقل له، وهي مدينة القدس، حيث سيكون له مندوب واحد في المجلس البلدي. وحافظ حزب العمل على قوته، وأعلن هذا الحزب الأخير أنه حقق إنجازات بفوز مرشحيه في رئاسة بلديات تل أبيب وبئر السبع وحولون وغيرها.

وجرت انتخابات المحلية في ١٩١ بلدية ومجلسا محليا، وبلغ عدد المرشحين لرئاسة البلديات وسلطات محلية صغيرة ٧١٩ مرشحا، وتنافست ١٥٠٠ قائمة على عضوية المجالس البلدية. وبلغ أصاب حق الاقتراع في هذه الانتخابات نحو نصف مليون ناخب، أدلوا بأصواتهم في ٨٧٧١ صندوق اقتراع منتشرة في جميع أنحاء إسرائيل.

وبلغت نسبة التصويت القطرية ٨٠٪، ووصلت امرأتان فقط إلى رئاسة سلطة محلية. وستجري اليوم الثلاثاء جولة انتخابات ثانية في أكثر من ثلاثين سلطة محلية، لم يتمكن أي من المرشحين فيها من الحصول على أكثر من ٢٠٪ من أصوات الناخبين.

ليبرمان يفشل في السيطرة

على حزب الليكود

رأى محللون أن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، فشل في السيطرة على حزب الليكود الحاكم من خلال الانتخابات البلدية في إسرائيل، وخاصة في مدينة القدس. ودلت نتائج الانتخابات في القدس على فوز رئيس البلدية، نير بركات، بولاية ثانية في رئاسة البلدية وتقلبه على منافسه، موشيه ليئون، مرشح كتلة الليكود - إسرائيل بيتنا، والذي دعمه ليبرمان ورئيس حزب شاس، أرييه درعي.

وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن «خطة ليبرمان بالسيطرة على حزب الليكود من خلال القادة الجماهيرية لحزب الليكود

«خلية الصحافيات»: إعلاميات إسرائيليات يطالبن بحقوقهن وزيادة تمثيلهن...

* طالي شنابير إحدى مؤسسات الخلية لـ «المشهد الإسرائيلي»: حان الوقت للتعامل مع النساء كخبيرات ذوات مستوى لا يقل عن مستوى الرجال*

أمامه عدة مرات، فقلت لنفسي لماذا يستضيفون دائما نفس الأشخاص الذين يتكرر حضورهم ويجعلوننا نشعر بالملل، بدلا من أن يقوموا باستضافة نساء خبيرات وملمات في هذه المواضيع، وهناك الكثير منهن... وجدنا في قائمتنا أكثر من ٥٠ اسما أضفنا لها أسماء أخرى من السياسيات السابقات وتتوفر لديهن الخبرة الكافية في مواضيع معينة، وأضفنا إلى القائمة أسماء نساء يعملن في وظائف دبلوماسية وطاقات. وبعد إرسال القائمة لاحظت في الشهر الأخير زيادة في عدد الخبرات اللاتي تتم استضافتهن للبرامج في وسائل الإعلام المختلفة وهذا أمر جيد يبشر بالخبر.

(*) سؤال: لماذا اخترت اسم «مجلس الحكيمات»؟
شنابير: أنا من اخترت اسم «مجلس الحكيمات» والذي يستند إلى نموذج أميركي يوفر أسماء خبراء في اختصاصات متنوعة. أنا شخصيا أرغب في أن أجد تنوعا في الاعلام والاعتماد على فئة معينة، فبالإضافة إلى دعم حضور النساء أرغب في استضافة متدينين وعرب وفئات مجتمعية مختلفة، يجب أن يكون كل قطاع ممثلا في وسائل الاعلام.

(*) سؤال: ما هي الأمور الأخرى التي تخطن للمطالبة بها وتحققها مستقبلا؟

شنابير: نحن مستثمرون في متابعة قضايا المضايقات الجنسية ونطمح بأن يعين شخص في كل وسيلة إعلامية يقوم بمتابعة هذا الجانب فيها، وذلك حتى يجعلوا النساء يتابعن عملن بحرية وراحة، وستقوم بالتأكد من قيام أماكن العمل بمتابعة عمل المسؤول عن قضايا التحرش والتأكد أنه يتلقى شكاوى ويقوم بمعالجتها. ستابع قضايا شروط العمل، وهنا لا أستطيع أن أحدد شيئا فهمنة الصحافيات بشكل عام تعاني من أزمة والأمر يزداد سوءا، بدأنا العمل على متابعة قضية إدارة النساء لعيئات العمل المختلفة في وسائل الاعلام حيث أن نسبتهن قليلة جدا ونحن نطالب بزيادة عددهن. نسعى لزيارة الحضور النسائي النوعي في البرامج ومن أجل ذلك نتابع مع سلطة البث الثانية قضية زيادة الحضور النسائي على الشاشة. هذه هي نشاطاتنا في السنة الأخيرة ونأمل أن ننجح بتحقيق نتائج ملموسة فيها.

في قضية نستلباوم، وهي لا تتجاهلنا. أما نقابة القدس فلم تستج لنا الفرصة لأن نتعاون معها. لكن بشكل عام فإن (*) سؤال: ما هو موقف وسائل الإعلام المختلفة من وجود الخلية؟ وكيف تتجواب معها؟
شنابير: في المرة الأخيرة حين اقترحنا عليها أن تقوم باستضافة خبيرات ولا يكون الأمر محصورا على الرجال، تلقينا ردا إيجابيا جدا، وقمنا بتحضير قائمة تتضمن أكثر من ٥٠ اسما لنساء خبيرات في مواضيع متنوعة، وتلقينا عددا هائلا من الاتصالات من قبل منتجي البرامج يطالبون أن أرسل لهم القائمة، الاستجابة كانت بسرعة فائقة جدا وقياسية.

(*) سؤال: كيف تجددون حضور المرأة في البرامج؟
شنابير: نهتم حاليا بقضية عدم وجود نساء في وسائل الاعلام كخبيرات ومحللات وكضيفات في البرنامج، ونرغب في الاهتمام بالمادة الاعلامية المعروضة وأن تقدم المرأة المتحدثة بشكل نوعي يضفي أهمية للبرنامج وأن يكون حضورها مركزيا، وأن يستعينوا قدر المستطاع بنساء يشغلن مناصب ووظائف ذات أهمية، والحرص على عدم التعامل معهن بطريقة الفرضيات المسبقة وأن لا يتوجهوا لهن فقط حين يبحثون عن نساء في ضائقة مثلا.

(*) سؤال: وكيف يتم القيام بذلك؟
شنابير: نجحنا في توفير ميزانية خارجية لمشروع «دليل الخبرات»، والذي أطلقنا عليه اسم «مجلس الحكيمات»، ويتضمن أسماء مجموعة من الخبرات في مواضيع مختلفة للإشارة إليهن حتى يتم التوجه للتحدث عن هذه المواضيع خلال الحوارات والمقابلات المختلفة. ونحن نخطط لإقامة موقع انترنت يتضمن هذه المعلومات أيضا لكننا نحتاج إلى ميزانية كافية لذلك.

(*) سؤال: ما الذي دفعك للمضي في هذه الخطوة؟
شنابير: خطرت الفكرة حين استمعت إلى أحد الحوارات الإذاعية، حيث استضاف البرنامج ثلاثة من الخبراء الرجال، واشتكى أحدهم أمام المقدم من كونه يكرر نفس السؤال

إلى نتيجة جيدة وفعالة خلال فترة قياسية قصيرة، ونجحنا في تغيير الخطاب العام بسرعة. ساعد تكاتفنا وتعاضدنا وتعاوننا معا لإنجاح هذه الخطوة ولم نشعر بأي ذهول أو خوف عندما أقدمنا عليها، سمعت قبل فترة لقاء مع أحد مقدمي البرامج في القناة العاشرة يقول بأنه في داخل أروقة القناة العاشرة باتوا يشعرون بالاختلاف في السلوكيات داخل طاقم العمل، وذلك فيما يتعلق بانخفاض الصراخ والتذمرات فيما بينهم خلال العمل حيث باتت الأجواء أكثر هدوءا.

(*) سؤال: كم هو عددك؟
شنابير عدد الصحافيات المسجلات في الجمعية يقدر بين ٤٠٠ حتى ٥٠٠ صحافية، و٤٠ من بينهن ناشطات وفعالات.

(*) سؤال: ما هي أهم الأهداف الماثلة أمامكم بشكل عام؟
شنابير: وضعنا أمامنا عدة أهداف أهمها المطالبة بتحسين ظروف عمل الصحافيات في إسرائيل في جميع أنواع الوسائل الاعلامية، مع التشديد على توفير بيئة عمل جيدة وخالية من أية مضايقات، من منطلق الرغبة والإرادة وأي قضية، القرار يتخذ بموجب الأغلبية التي تكون حاضرة في الاجتماع وهكذا تصدر قراراتنا.

(*) سؤال: هل حصلت الخلية على أي دعم من النقابات الصحافية الثلاث؟
شنابير: «منظمة الصحافيين» (التابعة للهستدروت) تقوم بدعمنا، وهي تهتم بنشاطاتنا وتتابع خطواتنا بشكل كبير. جزء كبير من المجموعة نشيط في كلا الجانبين وأنا منهن، لكننا ننظيم يهتم بالقيم وليس منظمة عمالية. واعتقد بأن نقابة الصحافيين في تل أبيب كانت راضية عن دعمنا لها

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

المنتدى الخاص وخلاه بدأت الصحافيات الحديث عن مضايقات يتعرضن لها بصورة دائمة خلال عملهن في البرامج التلفزيونية أو في الصحافة المكتوبة. في البداية لم تعرف كيف تتصرف مع هذه القضايا وما هي الطرق لحل هذه المشاكل. لكن الشكاوى بدأت تنهال علينا بكثافة وبدأنا بالحصول على معلومات. قررنا أن نجمع أكبر قدر من المعلومات قبل أن نتوجه الى القناة العاشرة ونطالبها بغض المتورطين في هذه المضايقات. في شهر نيسان الأخير نشرنا في صفحتنا في الفيسبوك طلبا لنيل معلومات متعلقة بالقضية، وجرأ ذلك بعدد كبير من المعلومات واتضح أننا أمام قصة قوية، يعلمها الجميع لكن لا يوجد من يعالجها ويهتم بها. استغرق منا الأمر قرابة الـ٤ ساعة استطعنا خلالها كشف كل المعلومات، ووجهنا رسالة إلى القناة العاشرة أوردنا خلالها الشكاوى الكثيرة. وقامت القناة العاشرة بالتوجه إلى روزين وهو بدوره اختار أن يعلق عمله في القناة وفعلا قام بذلك.

(*) سؤال: ما هو دورك في قضية روزين؟ وما هي القضايا الشبيهة الأخرى التي تدخلت بها؟

شنابير: كنت أنا ممن كشفن قضية روزين، ونشرت «يديעות أحرונوت» مؤخرا أنه من المتوقع أن تصدر لائحة اتهام بحقته بتهم تحرش جنسي، ومن الممكن أن توجه له تهمة ارتكاب أعمال مشينة. وفي قضية موشيه نستلباوم مدير القناة الأولى، وهي قضية بدأت قبل تشكيل المجموعة وتتعلى بمضايقات وتحرشات، لعبنا لاحقا دورا في تحريكها ودعمها. وهناك قضية الصحافيات شارون جال، فنحن لم نتدخل في القضية لكن كان لنشاطنا تأثير غير مباشر شجع على السير قدما بها وتقديم شكاوى ضدّه. بشكل عام، نحن حين نعلم عن تدمير نساء من مضايقات وأنهن ينجوين التقدم بشكاوى أو تقدمن فعلا نقوم بدعمهن بشكل معلن وصريح.

(*) سؤال: ما هو تقييمك للخطوات التي جرى القيام بها في قضايا التحرشات؟
شنابير: الأمر الأقوى الذي قمنا به هو حوثونا التضامنية وتكاتفنا لنصرة المشتكيات في تلك القضايا، ونحن وصلنا

كتبت هبة زعبي:

أشار بحث أجرته منظمة «كيشف» - مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل - قبل عدة أعوام إلى أن نسبة تمثيل النساء في الإعلام الإسرائيلي كمقدمات أو محلات سياسيات أو حتى مراسلات ميدانيات في أوقات الأزمات والحروب ضئيلة جدا وتصل فقط إلى ٥٪.

وعادة تظهر النساء في الإعلام الإسرائيلي بصورة الزوجة الجيدة أو المرأة الخائفة والمدهولة أو الأم المصدومة، أما نسبة ظهورهن في الأوقات اليومية العادية بموجب بحث أجرته جمعية حقوق المواطن قبل عدة أعوام فلا تتجاوز ١٥٪ في التلفزيون و٢٥٪ في نشرات الأخبار.

لذا انطلقت منظمة «خلية الصحافيات» قبل أكثر من سنة ونصف السنة من منطلق حاجة الإعلاميات الإسرائيلييات إلى الدفاع عن حقوقهن والمطالبة بتحسين ظروف عملهن وزيادة تمثيلهن في الإعلام.

وبرز اسم المجموعة بشكل كبير من خلال قضية الاعلامي عمانوئيل روزين والاعتداءات والتحرشات التي ارتكبها بحق صحافيات زميلات له في القناة العاشرة انتفضن للنيل منه وقدمن شكاوى ضده. وتعتبر «الخلية» منظمة صحافيات فعالة تعتمد على نشاط تطوعي لمجموعة كبيرة من الصحافيات المشاركات واللاتي يعملن في وسائل إعلامية مختلفة وينشطن للمطالبة بحقوقهن.

وقد أجرينا المقابلة التالية مع الصحافية طالي شنابير وهي ناشطة في المجموعة ومن المؤسسات لها ومن اللاتي

كشفن النقاب عن قضية عمانوئيل روزين أيضا.

(*) سؤال: متى وكيف أقيم هذا التنظيم؟ ومن أين أتت الجرة على إثارة قضايا المضايقات الجنسية وهي قضية شغلن الرأي العام؟
شنابير: شكلنا الجمعية أو المجموعة قبل حوالي سنة وأكثر قليلا، واجتمعنا في مؤتمر خاص وكبير نظمناه خلال صيف العام ٢٠١٢، وهناك انظمتنا وانقسمنا إلى مجموعات عمل شملت كل مجموعة منها ١٥ صحافية، ومباشرة أنشأنا

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



وقناتنا على اليوتيوب

